اعتراضات السمين الحلبي النحوية على الكوفيين في الدر المصون

إعداد
د/ أنور أبو اليزيد حسن الشعواطي

المقدمـة

الحمد لله الذى أنزل الكتابَ بلسان عربي مُبين على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين، سيدنا محمدﷺ وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ....

فممالا شك فيه أن النحو العربي من أجل العلوم مكانه، وأجودها نفعًا، حيث به يستقيم اللسان، ويعلو المرء في البيان.

وبهذا العلم يصان كتابالله وتصان سنة نبيه ﷺمن شائنة اللحن والتحريف خاصة، ولم يقتصروا على كتب التقعيد، بل تجاوزوا ذلك إلى أن بدأوا يتنافسون في أن يكون لكل قطر مذهب نحوي، ويكون لكل عالم منهج يميزه عن غيره، مفيدًا اللاحقمن السابق،مضيفاً ما تمليه عليه القريحة.

وبما أن التنافس الشديد بين العلماء يعد من أبرز عوامل ازدهار الفنون، فقد أخذ التنافس بين علماء النحو طابعاً يتسم بالموضوعية والهدوء حيناً، وبالشدة والغلظة، حيناً آخر، حتى ألفت عدة مؤلفات تدور حول الخلاف بين النحاة، سواء كان ذلك بين مدرستين من بيئتين مختلفتين، أم بين علمين من أعلام المدرسة الواحدة، مع ما صاحب هذا الخلاف من عوامل جانبية، ساعدت على تعدده، وتحديدعمسيرته. البحث إلى تتبع المسائل النحوية التي اعترض فيها السمين الحلبي على الكوفيين في كتابه، والوقوف على آراء النحاة في كل مسألة، ثم ذكر الرأي الراجح في نظري مع إيراد الدليل على ذلك.

- ١الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع.

١) أنني ألفيت السمين الحلبي يقسو في الرد على الكوفيين فيخطئهم حينا، ويحكم عليهم بالفساد أحيانا أخرى، فأردت أن أتحقق من هذه الاعتراضات هل كان محقا فيها؟ وهل كان مبتدعًا فيها أو متبعًا؟

٢) أن هذا الموضوع لون من المناقشة العلمية في دراستها إثراء للدرس النحوي.

٣) محاولة التعرف على المنزلة العلمية لهذه الردود وقيمتها.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ومسائل الاعتراض وخاتمة .

أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، ومنهج البحث.

وأما التمهيد: ففيه مطلبان، الأول: ترجمة موجزة للسمين الحلبي وكتابه، والثاني: منهج السمين في اعتراضاته.

وأما مسائل الاعتراض: فذكرت فيها اعتراضات السمين النحوية على الكوفيين، ورتبت الاعتراضات متبعا منهج ابن مالك في الألفية.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج في أثناء عملي في البحث.

- منهج البحث:

وقد سرت في دراسة المسائل النحوية وفق المنهج الآتي:

١- قمت باستقراء تفسير الدر المصون وأخرجت منه المسائل النحوية التي اعترض فيها السمين الحلبي على الكوفيين، أو أحد علمائهم.
٢- عنونت لكل مسألة بعنوان ينسب الجزئية التي دار حولها الخلاف.
٣- رتبت الاعتراضات حسب ترتيب ألفية ابن مالك نظرًا لشهرته.
٤- أنقل نص السمين الحلبي في المسألة ورأيه فيها إن وجد، ثم أقف على آراء العلماء فيها ليتضح الرأي الذي قال به السمين الحلبي، أكان متبعاً فيه أم أنه رأي شخصي لم يسبق إليه.
٥- أضمّن المسألة الرأي الراجح في نظري معللاً ذلك ما استطعت.

التمهيد

المطلب الأول: ترجمة السمين الحلبي

اسمه ونسبه وكنيته:

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبدالدايم، المعروف بالسمين المصري[١]

ولادته : ولد بحلب، واستقر، واشتهر في القاهرة.

مذهبه: شافعي المذهب.

علومه: برع في التفسير، والحديث، والعربية، والقراءات[٢].

شيوخه:

١. أبو حيان: قرأ عليه النحو، ولازمه إلى أن فاق أقرانه .

٢. التقي بن الصايغ: قرأ عليه القراءات، ومهر فيها.

٣. يونس الدبوسي: سمع منه الحديث .

٤. أحمد بن محمد بن إبراهيم العشلب: قرأ عليه الحروف بالأسكندرية[٣].

مناصبه:

ولي تدريس النحو بالجامع الطولوني، والإعادة بجامع الشافعي، ونلب في وولي نظر الأوقاف بها[٤].

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦ / ١٧٨، الأعلام للزركلي ١ / ٢٧٤.

(٢) السابق والصفحة .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١ /٦٦ .

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ٤٠٢ – ٤٠٣، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١/١٨٠.

أقوال العلماء عنه:

قال عنه الأسنوي: كان فقيها بارعا في النحو والتفسير وعلم القراءة الأصول خيرا دينا[١].

وقال عنه ابن حجر: كان ماهرا في النحو، لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه[٢].

وقال عنه السيوطي: الشافعي النحوي المقرىء الفقيه العلامة[٣].

آثاره العلمية:

له مؤلفات عديدة منها ما يلي:

١. تفسير القرآن عشرون جزءا.

٢. القول الوجيز في أحكام الكتب العزيز.

٣. الدر المصون، وهو كتب في إعراب القرآن، مجلدان ضخمان، ألفه في حياة شيخه أبي حيان، وناقشه فيه مناقشات كثيرة، غالبها جيدة.

٤. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، وهو كتب في غريب القرآن، منه تصوير ثلاثة أجزاء في ٦ مجلدات، بجامعة الرياض كتب سنة ٩٩٥، وكان في عشرين مجلد رآها ابن حجر بخطه.

٥. العقد النضيد في شرح القصيد، وهو شرح للشاطبية، وهو كتب في القراءات، قال ابن الجزري عنه: لم يسبق إلى مثله.

٦. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النحو، وهو شرح مختصر أبي حيان[٤].

وفاته:

---

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ١٨ – ١٩.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ٤٠٢ – ٤٠٣، طبقات المفسرين /٢٨٦.

(٣) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١ / ١٨٠، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦ / ١٧٨.

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ١٨ – ١٩، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ٤٠٢ – ٤٠٣، معجم المؤلفين لعمر كحالة ٢ /٢١١.

توفي في جمادى الآخرة، وقيل: في شعبان سنة ست وخمسين وسبعمائة الموافق لسنة ١٣٥٥م[١].

إطلالة على الدر المصون في إيضاح الكتاب المكنون:

يعد كتاب الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (٧٥٦ هـ) لكتاب (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي، وقد لخصه في حياة شيخه أبي حيان، كثيراً، وغالبها جيد، كما قال الحافظ ابن حجر[٢]، وكان يقتبس منه كثيراً من للمفردات القرآنية، وكثيراً من أراء العلماء حول وجوه الإعراب، والشواهد

ومع أن الكتاب تلخيص للبحر المحيط إلا أنه لا يعد نسخة ثانية له؛لاختلاف منهج الشيخين.

وتوجه فيه السمين للمناقشات التي خاضها أبو حيان فيؤيد فريقاً دون فريق، أو يتوسط الأمر بموقف وسط.

واقتبس من (الكشاف) بعض البلاغيات، واستند إلى العُكْبَرِي، لكنه كان يعارضه في كثير من آرائه.

وكان غرض السمين في كتابه:ضرورة فهم معاني كتاب الله وبيان أغراضه. فهو من الكتب المعدودة في إعراب القرآن الكريم.

قال صاحب كشف الظنون: فهو مع اشتماله على غيره أجل ما صنف فيه؛ لأنه جمع العلوم الخمسة: الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان؛ ولذلك قال السيوطي في (الإتقان): هو مشتمل على: حشو وتطويل. لخصه: السفاقسي فوجوده وعدمه سواء؛ لأن السفاقسي ما لخص إعرابه منه بل من: (البحر).

والسمين لخصه أيضا من: (البحر) في حياة شيخه : أبي حيان وناقشه فيه (الدر المصون في علم الكتاب المكنون)[٣].

---

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ١٨ – ١٩، معجم المؤلفين لعمر كحالة ٢ /٢١١.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١ / ٤٠٢ – ٤٠٣.

(٣) كشف الظنون ١ / ٨١ .

وكان السمين يعتز بكتابه هذا فمدحه قائلاً : وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة دهري[١].

المطلب الثاني: منهج السمين في اعتراضاته.

عُرِف السمين بفطنته وذكائه وفهمه، وفضله، وأدبه، وعلمه، وصفاء ذهنه، وجزالة تعبيره، وسلاسة أسلوبه، وحسن التصرف في القول.

ويظهر لنا من تتبع ألفاظ السمين وعباراته أن له معجمه الخاص الذي استخدمه في عبارات الاعتراض، فتارة يوجه اعتراضه للكوفيين جميعا، وتارة يخصص في اعتراضه أحد علمائهم أو أكثر مستخدما عبارات متنوعة في ذلك، بحيث كونت أسلوبا متميزا، وطريقة خاصة في الكتابة.

(١) عبارات الاعتراض على الكوفيين جميعا:

نلحظ من خلال عبارات الاعتراض أنه تارة يعلل لاعتراضه، وأخرى لا يعلل لذلك.

(أ) مواضع الاعتراض التي يعلل لها.

١- وهو مردود، وذلك عند حديثه عن نيابة "أل" عن الضمير ١ /٢١٤-٢١٥.

٢- ضعيف جدا، وذلك عند حديثه عن حذف الموصول الاسمي ٢/٦٩٧- ٦٩٨.

٣- وبهذه الأجوبة يستغنى عن قول من قال، وهو يقصد الكوفيين، وذلك عند حديثه عن زيادة الأفعال ٤/٥٠٠-٥٠١.

٤- وزعم الكوفيون، وذلك عند حديثه عن "نعم وبئس" بين الاسمية

٥- والفعلية [illegible] خلافا للكوفيين , وذلك عند حديثه عن عمل " أن" المصدرية محذوفة من غير بدل ١/٤٥٩-٤٦٠.

٦- وهو مردود، وذلك عند حديثه عن تقديم جواب الشرط على الأداة واقترانه بالفاء ١/٢٦٤.

(١) الدر المصون ١ / ٦.

(ب) مواضع الاعتراض التي لا يعلل لها.

١- وهذا مالا حاجة إليه، وذلك عند حديثه عن فعل الأمر بين الإعراب والبناء. راجع ١/٦٢ .

٢- وزعم الكوفيون، وذلك عند حديثه عن "كأنْ" المخففة بين الإعمال والإهمال ٤/٢٩-٣٠.

٣-لا يحتاجون إلى شيء من هذا، وذلك عند حديثه عن مجيء "من" زائدة ٢/٥٣-٥٤.وزعم الكوفيون، وذلك عند حديثه عن (ب) بين الاسمية والحرفية ٧/١٣٧.يقم دليل للكوفيين، وذلك عند حديثه عن تذكير عطف البيان ومتبوعه ٧/٨٠.

(٢) عبارات الاعتراض على أحد علماء الكوفيين أو أكثر:

١- الفراء:

والفرق لائح، وذلك عند حديثه عن إعراب "قبل" و "بعد" وبناؤهما ٩/٣١-٣٢.

٢- الكسائي والفراء:

خلافا للكسائي..، وللفراء، وذلك عند حديثه عن المرفوع بعد " لولا" ١/٢٤٩.

الاعتراض الأول

فعل الأمر بين الإعراب والبناء

ذكر السمين رأي الكوفيين . دون أن ينسبه إليهم . القائل بأن الفعل تفسير قوله تعالى: (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ) [١]، فقال: " ويدعون فى نحو وأصله : لتضرب بلام الأمر، ثم حذف الجازم ، وتبعه حرف المضارعة ، وأتى الوصل لأجل الابتداء بالسكن وهذا مالاحاجة إليه "[٢].

ويبدو من النص أن السمين اعترض على هذا الرأي بقوله :" وهذا مالا حاجة إليه"، يعني : تكلف التقدير والتأويل ؛ لأنه خلاف الأصل.

والقول بإعراب الفعل الأمر عزي إلى الكوفيين [٣] , والكسائي [٤] , وهو معانيه [٥] إذ يقول في معرض حديثه عن قوله تعالى :(قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ هذه قراءة العامة, وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ أي: يا أصحاب محمد بالتاء ... وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم , حذفوا التاء من الفعل .

وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف , فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك : اضرب وافرح ؛ لأن الضاد ساكنة , فلم يستقم أن يستفتح بحرف سكن , فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء كما قال : ادّاركوا واّثاقلتم.

---

(١) سورة الفاتحة /٦.

(٢) الدر المصون ٦٢/١.

(٣) إعراب ثلاثين سورة /١٤٣ , البيان في شرح اللمع /٤١٤ , البديع ٣١/١ .

(٤) شرح اللمع للباقولي ٦٣٦/٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٦٩/١ , ٢٧٠ , ٣٠٠ , ٤٥/٣ , شرح اللمع للباقولي ٦٣٦/٢.

وكان الكسائي يعيب [١] قولهم : (فلتفرحوا) ؛ لأنه وجده قليلاً فجعله معيباً , ولقد
سمعت عن النبي – ﷺ – أنه قال في بعض المشاهد : "لتأخذوا مَصَافكم"[٢] ، يريد : مصافكم"[٣].
وحكي عن الأخفش أنه كان يستجيد ذلك [١] , وصححه المالقي [٢] , واختاره أبي الأحوص[٣] , وابن هشام [٤].
وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور منها :
الأول : أن أصل الأمر أن يكون باللام , ولكن كثر في الكلام , فحذفت اللام منه وأضمرت ؛ لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه لا سيما إذا عرف موقعه وأمن اللبس , فأصل : انهب يا زيد هو : لتنهب يا زيد[٥]
وأجيب عن هذا بأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء , فالجزم أضعف الخفض , وإذا كان إضمار الخفض في الأسماء غير جائز كان إضمار

([٦]) تعييب الكسائي هذه القراءة لا يعني أنه لا يقول بأن المضارع المبدوء بلام الأمر أصلاً لصيغة (افعل) التي تستعمل في أمر المواجهة , ولكن الذي دعاه إلى ذلك هو ما قاله الأخفش إذ نص على أن (فلتفرحوا) لغة رديئة عن العرب ؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على (افعل) , يقولون : ليقل زيد . ينظر : مسائل الخلاف بين الإنصاف والاعتساف / ٢٨٨ ، معاني الأخفش ٣٧٥/١.

([٧]) لم أقف على هذه الرواية ، ولكن ورد " لتقوموا على مصافكم " . أخرجه الترمذي في السنن كتاب التفسير ، تفسيرسورة ص ٣٦٨/٥ح (٣٢٣٥).
وورد أيضاً " لتأخذوا مضاجعكم " في صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فيأخذ الناس مصافهم ٤٢٢/١ (٦٠٥).

([٨]) معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١-٤٧٠ .

[١] منهج السالك /٧ , المغني ٢٣٦/٣ , ولم أقف عليه في معانيه.

[٢] رصف المباني /٢٢٨.

[٣] منهج السالك /٧.

[٤] المغني ٢٣٦/٣ لكنه ذهب إلى القول بالبناء في أوضح المسالك ٣٦/١, شرح شذور الذهب / ١٠٢-١٠٣.

[٥] اللامات للزجاجي /٩١.

الذي هو أضعف من الخفض أشد امتناعاً [٦]. وبأننا لو سلمنا بما قالوا فإنه معنى لام الأمر , ولام الأمر حرف , وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً

الثاني : أن الجزم جاء باللام المحذوفة كقول الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِن شَيءٍ تَبَالاَ [٨]

فالتقدير : لتفد نفسك , فحذفت اللام , وجزم الفعل بها [٩].

وقد أنكر المبرد هذا وقال عن البيت "ليس بمعروف" [١٠] وعلل لذلك بأن عوامل تضمر وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء [١١].

وإن سلمنا بصحته فقد رد بما يلي :

- أن قوله : (تفد نفسك) ليس مجزوماً بلام مقدرة , وليس الأصل فيه : لتفد الأصل : (تفدي نفسك) من غير تقدير لام , وهو خبر يراد به الدعاء كقولهم: لك , ويرحمك الله , وإنما حذفت الياء لضرورة الشعر اجتزاءً بالكسرة[١]
- أن اللام حذفت لضرورة الشعر , وما حذف للضرورة لا يجوز أن يجعل أصلاً عليه [٢].
- أنه حذف اللام , وبقي حرف المضارعة , ولم تتغير صيغة الفعل بخلاف مسألتنا [٣].

---

[٦] اللامات للزجاجي /٩٢-٩٣ بتصرف , شرح اللمع للباقولي ٦٣٧/٢ .

[٧] ائتلاف النصرة /١٢٦.

[٨] البيت من الوافر وهو منسوب إلى الأعشى في الكتاب ٤٥/٣ , ونسب إلى أبي طالب في شرح شذور الذهب / ٢٣٦ ، ونسب إلى حسان في شرح الكافية للرضي ١٣٦/٥.

ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل إلى الأعشى أو الحطيئة أو ربيعة بن جشم . ولم أقف عليه فيما أتيح لي من دواوينهم . وهو بلا نسبة في : المقتضب ١٣٠/٢.

[٩] الإنصاف ٥٣٠/٢-٥٣١ , التخمير ٢٦٠/٣.

[١٠] المقتضب ١٣١/٢.

[١١] المقتضب ١٣١/٢ , الأصول ١٧٥/٢.

[١] الإنصاف ٥٤٤/٢ – ٥٤٥ , التبيين /١٨٠.

[٢] أسرار العربية /٣٢١ .

[٣] التبيين /١٨٠ , مسائل خلافية في النحو /٨٧ .

الثالث : أن فعل النهي معرب مجزوم نحو لا تقم ولا تنهب , فكذلك فعل الأمر نحو : لأن النهي ضد الأمر , والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره [٤].

وأجيب بأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب المشابهة بالإسم الإعراب فكان معرباً , وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي المشابهة بالإسم فيستحق الإعراب , فكان باقياً على أصله في البناء [٥].

هذا ، وقد ذهب جمهور البصريين[٦] ومنهم سيبويه[٧], والمبرد[٨] إلى أن صيغة مستقلة ليست مقتطعة من المضارع .

و تبعهم في هذا جل النحويين[٩].

قال سيبويه : " والوقف قولهم : اضرب في الأمر , لم يحركوها ؛ لأنها لا تقع موقع المضارعة ، فبعدت عن المضارعة بعد (كم) و (إذا) من المتمكنة, كل بناء من الفعل كان معناه (افعل)"[١].

---

[٤] أسرار العربية /٣١٨-٣١٩ , التخمير ٢٦٠/٣.

[٥] أسرار العربية /٣٢٠ , الإنصاف ٥٤٢/٢ .

[٦] التصريح ٥٥/١ , المشكاة الفتحية /١١١.

وعزي إلى البصريين في اللامات للزجاجي /٩١-٩٢ , وإعراب ثلاثين سورة /١٤٣. وحكايته عن جمهور البصريين أدق من حكايته عن البصريين إن صح ما عزي إلى الأخفش من القول بأن فعل الأمر معرب متابعاً في ذلك الكوفيين.

[٧] الكتاب ١٧/١ , البيان في شرح اللمع/٤١٤.

[٨] المقتضب ١٢٩/٢.

[٩] منهم ابن السراج في الأصول ١٧٣/٢-١٧٤ , والسيرافي في شرحه٩٠/١ , والفارسي في الإيضاح /٢٤٠ , و الباقولي في شرح اللمع له ٢٧١/١ , ٦٣٦/٢ , والجرجاني في المقتصد ١٠٤٤/٢, والواسطي في شرح اللمع /١٥٦, والزمخشري في المفصل /٢٥٧ , وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ٥٢٤/٢ وما يليها , وأسرار العربية /٣١٧ وما يليها , والعكبري في التبيين /١٧٦-١٨٠ , وابن يعيش في شرح المفصل ٦١/٧ , وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٤٨/٢ – ٤٩ , وابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي ٣٠٧/٢ وابن مالك في شرح التسهيل ٦١/٤ , وابن الناظم في شرحه للألفية /١٤ , والمرادي في توضيح المقاصد ٣٠٤/١ , وابن هشام في شرح شذور الذهب /١٠٢-١٠٣ ، لكنه ذهب إلى متابعة الكوفيين في القول بالإعراب في المغني ٢٣٦/٢.

(١) الكتاب ١٧/١.

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور منها :

الأول : أن الأصل في الأفعال البناء , والأصل في البناء أن يكون على كان بناء الأمر على الوقف لأنه الأصل [٢] , وإنما أعرب المضارع لمشابهته بوجود حرف المضارعة , وليس في لفظ الأمر هذا حرف مضارعة يشبه به الاسم فعند ذلك يجب أن يكون مبنياً [٣] رجوعاً إلى البناء استصحاباً للحال بأن حرف المضارعة مقدر ليس بمستقيم ؛ لأن حروف المضارعة من جملة صيغة الكلمة كالميم من اسم الفاعل , فكما لا يستقيم تقدير الميم كذلك لا تقدر حروف المضارعة [٥].

الثاني : أنه لفظا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى , فلم يكن معرباً كالحرف , على ذلك أن الإعراب معنى زائد على الكلمة , فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها , فلم يحتج إلى الإعراب [٦].

الثالث : أن أسماء الأفعال نحو (صه) (نزال) إنما بنيت لوقوعها موقع والمشبه كالمشبه به، فثبت أنه مبني[٧].

وضُعِّف [٨] بأن أسماء الأفعال بنيت لتضمنها معنى لام الأمر كما قال ابن جني [٩].

(٢) الأصول ١٤٥/٢ , أسرار العربية /٣١٧ .
(٣) الأصول ١٤٥/٢ , التبيين /١٧٧ .
(٤) شرح المفصل ٦١/٧.
(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٤٩/٢ .
(٦) مسائل خلافية في النحو /٨٥ , التبيين /١٧٦-١٧٧.
(٧) شرح ألفية ابن معطي ٣١٠/١ , ائتلاف النصرة /١٢٦ .
(٨) شرح ألفية ابن معطي ٣١٠/١ .
(٩) الخصائص ٣٠٢/١ .

وبعد عرض المذهبين وأدلتهما ومناقشتها فقد بدا لي أن مذهب الكوفيين ومن تبعهم قام على الحذف والتقدير وغير ذلك، وهذا كله خلاف الأصل، وهذا ما دعا السمين إلى الاعتراض عليه.

لذا فإنه لم يسلم من الاعتراض عليه؛ إذ أبطله جمهور النحويين بالأدلة القاطعة بل شدد بعضهم عليه النكير , فوسمه الزمخشري بأنه خلف من القول ووسمه ابن الشجري بالشذوذ ومنافاته القياس [٢].

أما المذهب الآخر فقد سلمت جل أدلته من الاعتراض عليها , واختاره جمهور النحويين , ومن ثم فإنه الأولى بالإتباع .

(١) المفصل /٢٥٧ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٥ .

الاعتراض الثاني

نيابة "أل" عن الضمير

عرض السمين رأي النحويين في نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه من تفسيره لقوله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن الأَنْهَارُ) [١] فقال: "والألف واللام في "الأنهار" للجنس، وقيل: للعهد لذكرها القتال، وقال الزمخشري: يجوز أن تكون عوضاً عن الضمير كقوله: (وَاشْتَعَلَ شَيْبًا)[٢] أي أنهارها[٣] بمعنى : أن الأصل "واشتعل رأسي" فعوض "أل" عن ياء وهذا ليس مذهب البصريين، بل قال به بعض الكوفيين، وهو مردود؛ لأنه لو عوضًا عن الضمير لما جمع بينهما، وقد جمع بينهما، قال النابغة :

رحيب قطاب الحبيب منها رقيقة يجس الندامي بضة المتجرد[٥]

فقال: الجيب منها"[٦]

ويظهر من كلام السمين أنه اعترض على رأي بض الكوفيين في نيابة "أل" عن الضمير – ياء المتكلم – بقوله : مردود، ومؤيد اضمنا رأي البصريين .

فالكوفيون ذهبوا إلى جواز نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه، وقوله تعالى: (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)[٧]، ونحو: "مررت برجل حسن الوجه".

---

(١) سورة البقرة / ٢٥.

(٢) سورة مريم / ٤.

(٣) الكشاف ٢٥٩/١.

(٥) البيت من الطويل ، نسبه السمين للنابغة ، وليس كذلك ، بل هو لطرفة من معلقته المشهورة ، ينظر ديوان طرفة /٣٠، الخزانة ٣٠٣/٤ ، التصريح ٨٣/٢.

(٦) الدر المصون ٢١٤/١-٢١٥.

(٧) سورة النازعات / ٤١.

ووجه الاستشهاد في الآية أن الموصول في الآية في قوله : " وَأَمَّا مَنْ خَافَ " مبتدأ، وخبره جملة" فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى " مع أنها خالية من العائد للمبتدأ، فجعلوا "أل" نائبة هذا الضمير، والتقدير عندهم: فإن الجنة مأو اه.وأما وجه الاستدلال في: "مررت برجل حسن الوجه"، هو احتياجنا لضمير الصفة بموصوفها، وذلك أن الوجه إذا رفع لم يكن في الصفة ضمير؛ وهو اسم ظاهر، فلا يجوز أن ترفع ضميرًا معه؛ لأنه الفعل الذي هو أقوى اثنين فكيف بما يشبهه، فلا يجوز أن يستتر في الحسن ضمير ونحن نحتاج ضميراً يعود على الموصوف، فقال الكوفيون: إن "أل" نائبة عن الضمير والأصل: حسن وجهه، فحذف ضمير الغيبة وأقيمت "أل" مقامه، وقيد ابن مالك بغير الصلة[١] .

أما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز إنابة "أل" عن الضمير هناك "له" محذوفاً، والتقدير: فإن الجنة هي المأوى له، وفي : مررت برجل "منه" محذوف، و التقد ير: مررت برجل حسن الوجه منه[٢] .

وللرضي رأي آخر انفرد به وهو أن "أل" تقوم مقام الضمير فيما لم يشترط فيه الضمير كما فى قول الشاعر:

لِحافي لحافُ الضَّيْفِ وَالبَرْدُ بَرْدُهُ ولم يُلْهِني عنه غَزالٌ مُقَنَّعُ [٣]

و التقد ير: وبردي برده. وهو المناسب لقوله: لحا في لحاف الضيف.

أما في الصلة أو الصفة إذا كانت جملة أو غير ذلك فيما يشترط فيه

(١) الهمع ٨٢/٣-٨٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٨١/١، ٢١٠/٢، الهمع ٨٢/٣-٨٣ ، التصريح ٨٣/٢.

(٣) البيت من الطويل لطفيل الغنوي فى ديوانه / ١٠٣، لسان العرب (بصص) والرواية فيه: لِحافي لحافُ الضَّيْفِ والبَيتُ بيتُه.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٨١/١

والرضي في هذا يقف موقفاً وسطا بين المذهبين فهو لم ينكر نيابتها مطلقاً ولم يقر نيابتها، وكذلك الحال عند ابن مالك فإذا كانت "أل" تنوب عن الضمير فيما لا يشترط فيه الضمير فما المانع في نيابتها عن الضمير فيما يشترط فيه الضمير فما وجه نيابتها عن الضمير فيما يشترط فيه الضمير فما وجه فيما لا يشترط فيه؟! وإذا كان ابن مالك والرضي قد أخذا بالتوسط بين الزمخشري قد توسع فيه، فذهب إلى أن الألف واللام تقع موقع الاسم في قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا)[٥] أي: أسماء المسميات، فحذف المضاف لكونه معلومًا مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لابد له من مسمى وعوض عنه كقوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ، وفي تمثيله بالآية الأخيرة يفهم أن إلى أن الألف واللام تقع عوضاً عن ضمير المتكلم، وقد تبع أبوشامة [١] مذهب الزمخشري فقال في قول الشاطبي:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ ٱللهُ فِي النَّظْمِ أَوَّلاَ تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلاَ[٢]

إن الأصل في نظمي[٣].

والمعهود أن إنابة "أل" عن الضمير إنما تكون في ضمير الغيبة لا الاسم الظاهر كما ذهب إليه الزمخشري وحده، ولا ضمير المتكلم كما ذهب إليه الزمخشري، وأبو شامة، واختار السيوطي قول الكوفيين في نيابتها عن الضمير.

(٥) سورة البقرة / ٣١ .

(١) هو: عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بـ "أبي شامة"، مؤرخ محدث ، أصله من القدس، ومولده فى دمشق، وبها منشأة ووفاته ، صاحب: الذيل على الروضتين ، والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، وغيرهما ، وتوفى سنة ٦٦٥هـ . غاية النهاية ٣٦٥/١ ، بغية الوعاة ٧٧/٢-٧٨، الأعلام ٢٩٩/٣.

(٢) البيت من الطويل ، وهو مطلع القصيدة الشاطبية فى القراءات السبع للشاطبي (قاسم بن فيره) ، المغني ٦٥/١.

(٢) الكشاف ٢٧٢/١.

وبعد: فما ذكر هو رأي النحويين في نيابة "أل" عن الضمير المجرور، وبعد هذا التفصيل فإني أرجح مذهب الكوفيين، وذلك لكثرة الشواهد التي تؤيد مذهبهم، ومنها قول الأعشى:

وإما إذا ركبوا فالوجو هـ في الروع من صدإ البيض حم(٤)

أي: فوجوههم ، فجعل الألف واللام خلفا عن الضمير، ومن ذلك قول الآخر:

ولكن نرى أقدامنا في نعالكم وأنفنا بين اللحى والحواجب(٥)

أي: بين لحاكم، فجعل الألف واللام خلفاً عن الضمير.

ومنه قول ذى الرمة :

تخللن أبواب الخدور بأعين غرابيب والألوان بيض نواصع(٦)

وقد سوّى سيبويه (٧) بين : ضُرِبَ زيدٌ ظَّهرَه وبطنَه وضُرِب زيدٌ الظَّهرَ يدل على موافقته لرأي الكوفيين.

(٤) البيت من المتقارب ، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٣، الكامل ٢٥٧/١.

(٥) البيت من الطويل ، لم أهتد لقائله ، شرح التسهيل ١٠٢/٣.

(٦) البيت من الطويل ، ديوان ذى الرمة /٥١ ، شرح التسهيل ١٠٢/٣

(٧) الكتاب ١٥٨/١

وعلق ابن مالك على كلام سيبويه بقوله : وليس هذا على تقدير "منه" على تقدير "منه" لاستوى وجود "أل" وعدمها، ليس كما استويا فى مثل: البر فكان يجوز أن يقال: ضرب زيد الظهر والبطن ، ومطرنا سهل وجبل، كما البر الكربستين والتمر صنوان بدرهم؛ لأن البعضية مفهومة مع عدم الألف هى مفهومة مع وجودهما [١] ، ولما كانت كل هذه الشواهد تعضد مذهب برجحانه، أما المذهب البصري فمدعاة التكلف والتأويل، ومما هو معلوم أن ما إلى تأ ويل أ ولى مما يحتاج.

(١) شرح التسهيل ١٠٢/٣.

الاعتراض الثالث

حذف الموصول الاسمي

جاء هذا في معرض حديثه عند تفسيره لقوله تعالى: (لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ قال :

"وقرأ ابن أبي عبلة[٢]: " إِلاَّ وَسِعَهَا " جعله فعلا ماضيا، وخرجوا هذه القراءة الفعل فيها صلة لموصول محذوف تقديره: "إلا ما وسعَها"، وهذا الموصول الثانى كما كان " وسعها" كذلك في قراءة العامة، وهذا لا يجوز عند الكو ف ي ين، على أن إضمار مثل هذا الموصول ضعيف جدا إذ لا دلالة عليه"[٣].

ويبدو مما سبق أنه لم يقبل رأي الكوفيين واعتبره رأيا ضعيفا معللا ذلك بعدم وجود الأدلة الد امغة التي تؤيده.

وللعلماء في هذا الحذف مذاهب، فذهب الكوفيون وتبعهم الأخفش إلى جواز حذف الموصول الاسمى إذا علم، قال ابن مالك: "وإذا كان أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول وإن كان خلاف الأخفش"[٤]، ومنع البصريون ذلك مطلقاً وما مورد منه جعلوه مقصوراً على قال السيوطي: "والمنع مطلقا وعليه البصريون وأولوا الآيات وحملوا الضرورة"[٥].

وهناك قول ثالث يقضى بالجواز إن عطف على مثله، والمنع إن لم ، قاله ابن هشام: "ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن

(١) سورة البقرة / ٢٨٦.
(٢) راجع القراءة فى البحر المحيط ٧٦١/٢.
(٣) معاني الأخفش ٢٢٢/١ ، شرح التسهيل ٢٣٥/١.
(٤) همع الهوامع ١ /٣٤٣.
(٥) المغني / ٨١٥ .

بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر" [٦] ولم أجد هذا الشرط في كان قد ذكره في شرح الكافية الشافية عند قوله:

وربما أسقط موصول عرف بسابق عليه ساقط عطف[١]

وقد استدل الكوفيون على جواز الحذف بالسماع والقياس، فمن الأول (وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ)[٢] أي: وبالذي أنزل إليكم، وقد عدها ابن من أقوى الحجج ليكون مثل قوله: (آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ)[٤] قال السيوطي: "لأن المنزل إلينا ليس المنزل وكذلك قوله تعالى: (مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ)[٦] أى من يحرفون وقد خرجها الفراء على حذف الموصول فقال: "إن شئت جعلتها متصلة الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ) [٧] .. مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ، وإن شئت كانت منها مستأنفة ويكون المعنى: من الذين هادوا من يحرفون، وذلك من كلام العرب يضمر "من" مبتدأ الكلام فيقولون: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله)[٨] أراد منا من يقول من لا يقول فحذف الموصول وهو "مَن".

(٦) شرح التسهيل ٢٣٥/١
(١) شرح الكافية الشافية ٣٠٨/١ نجده هنا قيد جواز الحذف بالعطف على موصول قبله للعلم به فى حين نجده فى التسهيل أطلق ولم يقيد.
(٢) سورة العنكبوت/٤٦.
(٣) شرح التسهيل ٢٣٥/١.
(٤) سورة النساء / ١٣٦.
(٥) الهمع ٣٤٤/١.
(٦) سورة النساء / ٤٦.
(٧) سورة النساء / ٤٤.
(٨) معانى القرآن للفراء ٢٧١/١.

ومنه قوله تعالى : (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ)[٩] أي: وما منا إلا من له، قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا)[١٠] قدر الفراء فيها "ما" فقال: إذا رأيت، وصلح إضمار "ما" كما قيل: (لقد تقطع بينكم وضل عنكم) والمعنى: ما

وأما الشعر فقد استدل الكوفيون بأبيات كثيرة منه تبين جواز حذف الاسم الموصول، فمن ذلك قول حسان بن ثابت:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُول الله مِنْكُمْ ويَمْدَحهُ ويَنْصُره سَوَاءُ [١٢]

أراد: ومن يمدحه، فحذف الاسم الموصول (من).

وقول الآخر:

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمُ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلَا مُتَقَارِبِ [١]

والتقدير: ما الذي نلتم وما نيل منكم. فحذف الموصول (الذي) وأبقى الصلة.ومثل ذلك فى النظم كثير.

وأما القياس الذى احتج به الكوفيون فعلى وجهين:

الأول: القياس على (أن) الموصولة فإن حذفها مكتفي بصلتها جائز دلالة صلتها عليها أضعف فى دلالة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه[٢].

الثاني: قاسوا الموصول الاسمى على المضاف، وقاسوا صلة الموصول إليه ، وحذف المضاف إذا علم جائز فكذلك ما أشبهه[٣].

(٩) سورة الصافات / ١٦٤.

(١٠) سورة الإنسان / ٢٠.

(١١) معاني القرآن للفراء ٢١٨/١.

(١٢) البيت من الوافر، ديوان حسان /٨، المقتضب ١٣٧/٢ الارتشاف ٥٥٤/١، المغني/ ٨١٥. وقد سوغ هذا الحذف عند ابن مالك في رأيه الآخر: أن الموصول عطف على مثله وهو (فمن) شرح الأشموني ١٧٤/١.

(١) البيت من الطويل ، ونسبه ابن مالك في: شرح التسهيل إلى حسان ٢٣٥/١، ولعبد الله بن رواحة في: خزانة الأدب ١٠٣/١٠، الدرر ٢٩٦/١، ٢٤٣/٤، وبلا نسبة في: همع الهوامع ٣٠٦/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣٥/١.

(٣) الهمع ٣٤٣/١-٣٤٤.

وقد وافق الكوفيون كثير من النحاة في جواز حذف الموصول وإبقاء بكتاب الله والنظم أيضا، ومن هؤلاء النحاة المازني فقد قال في قوله تعالى: بَيْنَكُمْ)[٤] بالفتح[٥] قال: التقد ير: ما ب ينكم.

فاعترضه أبويعلى بن أبي زرعة فقال له: تحذف الموصول وتترك الصلة، نعم، أقول الذي قام وقعد زيد، ومعناه الذي قام والذي قعد زيد، وقد كتاب الله عز وجل ، قال تعالى: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)[٦] معناه: و الذ ين أ قرضو ا الله، هذا مذله[٧].

(٤) سورة الأنعام /٩٤.

(٥) قرأ بالفتح نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر. ينظر: البحر المحيط ٥٨٨/٤ .

(٦) سورة الحديد / ١٨.

(٧) مجالس العلماء للزجاجي / ١٤٣.

وممن وافق الكوفيين ابن فارس أيضا ، حيث قال: "وقد تكون "ما" كقوله جل ثناؤه: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا)[١] أراد : ما ثم"[٢].

وقاس الرضي الحذف على حذف بعض حروف الكلمة وقال: "لا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت عينًا كشية، وسه، وليس الموصول بألزق منها "[٣] كما استدل على جواز الموصول بقول المتنبي:

بِئسَ الليالي سهرتُ مِنْ طَرَبِي شَوقًا إِلَى مَنْ يَبِيتُ يرقدُها[٤]

وقد جهد البصريون[٥] عدا الأخفش في رد أدلة الكوفيين بما لا دليل عليه إلا الإمعان في المخالفة فقد أولوا ما ورد في الآيات على حذف الموصول وما ورد من الشعر على الضرورة مع أننا لو لم نقدر الموصول في قوله: بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ)[٦] لكان المنزل إلينا والمنزل إلى من قبلنا الواقع، كما أنه لو حذف الموصول في قوله تعالى: (قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ)[٧] لأوهم أن المنزل إلينا هو المنزل إلى إبراهيم[٨] وكذلك الموصول في الآبيات لكان من يهجو رسول الله ويمدحه وينصره واحدًا ، كان دأبه الاحتياط والحزم والمطيع لهواه واحداً، وهذا ما لا يقبله

(١) سورة الإنسان/ ٢٠.
(٢) الصباحي لابن فارس / ٢٧٠.
(٣) شرح الكافية للرضي ٦١/٢
(٤) البيت من المنسرح ، للمتنبي في ديوانه / ٨ ، خزانة الأدب ١٦١/٦.
(٥) الكتاب ٣٦٤/٢، المقتضب ١٣٧/٢، أمالى ابن الشجرى ١٠٠/٣.
(٦) سورة العنكبوت /٤٦.
(٧) سورة البقرة / ١٣٦.
(٨) البحر المحيط ٦٤٩/١ ، شواهد التوضيح / ٧٦.

وبهذا يتبين أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن واقفهم هو الأرجح لقوة حجتهم في القياس وكثرة الشواهد التي رووها سماعاً، والبعد في التأويل والتخريج على الضرورة كما فعل البصريون ينافيه كثرة ما ورد من ذلك، أن القول بأن الموصول في القرآن والشعر لا يوقع في لبس والمعنى يقتضي تقديره كما بينا، وما المانع من القول بحذف الموصول خاصة وأنه مثل الموصوف؟ واستدل ابن مالك لترجيح مذهب الكوفيين بحديث الرسول – صلى وسلم – الذي يقول فيه: (مثل المهجر كالذي يهدي بدنه ثم كالذي يهدي بقرة ثم دجاجة ثم بيضة)[١] فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات؛ لأن ثم كالذي يهدي كبشاً ثم كالذي يهدي دجاجة ثم كالذي يهدي بيضة.

وإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة فإن يحذف الموصول وتبقى وأولى[٢].

وكذلك قوله ﷺ: (فانطلقنا إلى ثقب مثل التنور أعلاه ضيق وأسفله واسع واسع يتوقد تحته ناراً)[٣] ففاعل "يتوقد" يجوز أن يكون موصولا بتحته صلته دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير: يتوقد الذي تحته أو يتوقد

ومما وجدته مؤيدًا مذهب الكوفيين قول ابن عباس وعكرمة وابن جبير تعالى: (وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ)[٥] (المراد بالوالد الذي يولد له، وبما ولد العاقر فجعلوا "ما" نافية فتحتاج إلى تقدير موصول يصح به هذا المعنى كأنه ما ولد)[٦].

(١) أخرجه البخاري فى صحيحه: كتاب الجمعة ، باب الاستماع الى الخطبة يوم الجمعة عن أبي هريرة ٤٢٥/٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح /٧٧.

(٣) أخرجه البخاري فى صحيحه: كتاب الجنائز: باب ما قيل فى أولاد المشركين عن سمرة أن جندب من حديث طويل ٥٨٧/٢.

(٤) شواهد التوضيح / ٧٦.

(٥) سورة البلد / ٣ .

(٦) البحر المحيط ٤٨١/١٠.

الاعتراض الرابع

المرفوع بعد "لولا"

تعرض السمين للاسم المرفوع بعد (لولا) وذلك عند تفسيره لقوله تعالى:" فَلَوْلاَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ " [١] حيث قال: (لولا) هذه حرف امتناع لوجود ،.. والمرفوع بعدها مبتدأخلافا للكسائي حيث رفعه بفعلمضمر ، وللفراء حيث مرفوع بنفس (لولا) [٢].

والظاهر من نص السمين أنه ردَّ رأي الكسائي الذي أضمر فعلا رفع به الاسم بعد (لولا) ،كذلك الفراء الذي رفعه بـ" لولا" نفسها.

فالاسم الواقع بعد (لولا) الأصل فيه أن يكون ظاهراً, وهو مرفوع بالابتداء البصريين وبالفاعلية عند الكوفيين[٣].

وقد اختلف جمهور النحويين – البصريين والكوفيين – في إعرابه ، سيبويه , ونسبه للخليل ويونس[٤] وهو مذهب جمهور البصريين [٥] أن (لولا) عن بابها, وهي هنا حرف جر , والضمير بعدها في محل جر.

في حين رأى الأخفش[٦] والفراء [٧] وجمهور الكوفيين[٨] أن (لولا) على والضمير بعدها في محل رفع , و قد استعيرضمير النصب والخض لضمير وذهب الكسائي [٩] إلى أن الاسم المرتفع بعد (لولا) فاعل بفعل محذوف يدل عليه

---

[١] سورة البقرة /٦٤.

[٢] الدرالمصون ٢٤٩/١.

(٣) المقتضب ٧٦/٣ , شرح المفصل ١٤٥/٨, ١٤٦ ، الإنصاف ٧٠/١.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٣ , ٢٧٤.

(٥) نسبه إليهم الأنباري في الإنصاف ٢/ ٦٨٩ .

(٦) انظر رأي الأخفش في : الكامل ٢/ ١٨٧ , المقتضب ٣/ ٧٣ , شرح التسهيل ١٨٥/٣ , شرح الكافية للرضي ٤٤٥/٢.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٨٥ , الأزهية / ١٧٢ , شرح ابن يعيش ٣/ ١٢٢.

(٨) نسبه إلى جمهورهم الأنباري في الإنصاف ٢/ ٦٨٧.

(٩) انظر رأي الكسائي في : ابن يعيش ٣/ ١١٨ , الأصول ١/ ٦٨ , الإنصاف ١/ ٢٧٠ , رصف المباني /٢٩٣.

وتقدير الكلام: (لو لم يكن فعلي) . و كأنه يرى رأي الأخفش والفراء, لكنه العامل , فالعامل فيهما فعل مقدر عنده , و الابتداء عندهما .

ويرى العكبري أن الضمير لا موضع له ؛ لتعذر العامل وإذا لم يكن عامل لم عمل , وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل[١] .

ويقول في موضع آخر:" وممكن أن يقال : موضعه نصب ؛ لأنه من ضمائر المنصوب , , ولا يلزم من ذلك أن لا يكون له عامل مخصوص " [٢] .

وبالنظر في الآراء السابقة يتضح أن تغيير (لولا) عن بابها أهون عند تغيير الضمائر عن بابها ؛ لأن لهذا الحرف (لولا) كما قال سيبويه [٣] حالاً مع كما كان لـ (لدن) حال مع (غدوة) [٤] وكما أن (لات) إذا لم تعمل في الأحيان لم سواها [٥]. وقد رد سيبويه رأي من قال بالاستعارة بين الضمائر بأن هذا بضمائر النصب والخفض, لا ضمائر النصب والرفع [٦] .

ولما كان في كلام سيبويه من البعد لكسر باب (لولا), قال : " وقد يوجه الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره , و ربما وقع ذلك في كلامهم " [٧].

لكن كلامه هذا قد ينقض بكلامه هو نفسه ؛ إذ أجاز أن يقال : (يا أنت) [٨] ضمير الرفع موضع ضمير النصب .

وقد علل ابن مالك لرأي سيبويه بأن القول بتغيير (لولا) عن بابها مع شذوذ فيه استبقاء لحقها , و ذلك أنها "مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل , و مقتضى

---

[١] الاقتراح / ٥٨ .

[٢] السابق / ٥٨ .

[٣] الكتاب ٢/ ٣٧٥ .

[٤] المراد أن (غدوة) تنصب بعد (لدن) , وحقها الخفض للإضافة , و إنما جاز نصبها تشبيهاً لنون (لدن) بالتنوين , ويجوز في (غدوة) الخفض على الأصل . انظر : الروض الأنف ٣/ ١٦٤ .

[٥] المراد أن (لات) لا تعمل الرفع والنصب إلا إذا عملت في الأحيان . انظر: شرح المفصل ٣/ ١٢١ .

[٦] الكتاب ٢/ ٣٧٦ .

[٧] السابق ٢/ ٣٧٦ .

[٨] السابق ١ / ٢٩١ .

أن يجر الاسم مطلقاً , لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات من ربط جملة بجملة ... , وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل , المشار إليه "[٩] .

وقد يعترض على مذهب سيبويه والجمهور بأنه لو كانت (لولا) جارة لالتزم به[١٠]

وكما أنه لو كانت جارة لضمير لوجب أن ينطق به جاراً للظاهر, و لو في الذي يأتي بالمستجاز, والمضمر فرع المظهر, فإذا لم يأتِ في الظاهر حركة الإعراب لم يأتِ في المضمر المبني [١].

وقد أجاب عن هذا الإشكال ابن عصفور بأن (لولا) تختص بالضمير , فحالها كحال (لدن) مع (غدوة) " فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون أنها من جنس واحد , فالأحرى أن يعمل في المضمر, ولا يعمل في المظهر؛ إذ جنسان مختلفان "[٢] .

قال ابن الحاجب رادًا على من شبه (لولا) مع المضمر بـ (لدن) مع (غدوة): " خفاء في أن إجراء ما نكر مجرى (لدن) بعيد من حيث إن (لدن) مستبعد عن قياس كلامهم و اقع موقع الغلط ؛ لما ثبت فيها من النون التي هي شبيهة توهم أنه منون ممتنع إضافته , ولا شك أنه بعيد جداً , أو غير مستقيم " [٣]

ويتضح من هذا أن الأقرب إلى الصواب أن يكون الضمير في محل رفع " لحال الظاهر الذي حل الضمير محله " [٤] ,كما أن " تغيير الضمائر بقيام بعضها

---

[٩] شرح التسهيل ٣/ ١٨٥ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٧ , ٧٨٨ .

[١٠] قيل إذا كانت (لولا) جارة فلا تتعلق ؛ لأنها زائدة , وقيل : تتعلق بفعل واجب الإضمار . انظر تفصيل ذلك في : الإنصاف ٢/ ٦٨٩ , ابن يعيش ٣/ ١٢١, ١٢٢.

[١] معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥ , الإنصاف ٢/ ٦٨٨.

[٢] شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٢ .

[٣] أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٢ .

[٤] الاقتراح / ١٠١. وانظر علة الاستصحاب في: لمع الأدلة / ١٤١, الاقتراح /١٠١.

بعض ثابت في غير هذا الباب , بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر , و الأصل , و إن كثر إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل إن قل"[٥].

أما رأي العكبري الذي يرى أن الضمير لا موضع له ؛ لتعذر العامل , و هو في كضمير الفصل ففيه بعد من حيث القياس على ضمير الفصل , فإن ضمير خلاف , أله موقع من الإعراب أم لا [٦], كما أن الضمير في (لولا) قائم مقام الذي له موقع من الإعراب, بخلاف ضمير الفصل .

أما الرأي الآخر للعكبري الذي يذهب فيه إلى أن موضع الضمير في (لولاك) ونحوها نصب؛ لأنه من ضمائر المنصوب, فلا شك أنه أبعد الآراء ؛ إذ فيه القول بنصب الضمير دون عامل مخصوص .

وبهذا يتبين أن الأقرب للصواب هو مذهب الكوفيين ؛ " لأن فيه ما ثبت لها , وعدم مخالفة الأصل بعدم متعلق الجار" [١] .

وإن رجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده واحد بجعل (لولا) جارة , يرجح الكوفيين بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها موقع بعض ثابت في غير هذا

---

[٥] شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٤٥ .

[٦] انظر الخلاف في إعراب ضمير الفصل في : الإنصاف ٢/ ٧٠٦ .

[١] المساعد ٢/ ٢٩٤ .

[٢] أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٠ , ٤٩١ , شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٤٥ .

الاعتراض الخامس

"كأنْ" المخففة بين الإعمال والإهمال

وجاء هذا في معرض حيث السمين عند تفسيره لقوله تعالى " وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ اللهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ " [١] حيث قال :" قوله: " كَأَن لَّمْ تَكُن" هذه "كأنْ" المخففة من الثقيلة وعملها باق عند البصريين وزعم الكوفيون أنها تعمل ،كمالا تعمل (لكنْ)مخففة عند الجمهور "[٢].

ويظهر من كلام السمين أنه رفض رأي الكوفيين بعدم عملها عند التخفيف مؤيدا رأي البصريين القائل بالعمل.

وقد ذكر النحويون أنه يجوز أن تخفف (كأنْ) بتسكين النون ولهم إزاء المذاهب الأوجه :

منع إعمالها مطلقاً ، في الظاهر والمضمر ، وهو قول الكوفيين[٣] .

أعملت لمشابهتها الفعل ، فلما خففت زال شبهها به ، فبطل عملها[٤] .

قال أبوحيان : " وتخفف (كأنَّ) فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين "[٥] ذلك ابن عطية ، حيث قال : " و (كأنَّ) مضمَّنة معنى التشبيه ، ولكنها ليست في الحاجة إلى الاسم و الخبر ، وإنما تجيء بعدها الجمل "[٦].

فظاهره أنها غير عاملة ، إذْ عدم حاجتها إلى الاسم والخبر دليل على إهمالها ، ورده أبوحيان ووصفه بأنه قول غير محرَّر ، وليس على إطلاقه

(١) سورة النساء/٧٣.
(٢) الدر المصون ٢٩/٤-٣٠.
(٣) الهمع ٥١٦/١.
(٤) الإنصاف ١٩٥/١ وما بعدها.
(٥) الارتشاف ١٢٧٨/٣.
(٦) المحرر الوجيز ٧٨/٢.
(٧) البحر المحيط ٧٠٦/٣.

ويحتمل أنه يريد بذلك أن الجملة بعدها لا تتأثر بها لفظاً ؛ لأن اسمها و الجملة خبرٌ لها .[٨]

المذهب الثاني :

جواز إعمالها مطلقاً ، في الظاهر والمضمر نحو قولك : كأَنْ زيداً (زيد) اسماً لها ، وهو قول المالقي[١] ، وأبي حيان[٢] ، وابن هشام[٣] ، الأ زهري[٤] .

قال المالقى : " وإذا كانت مخففة يحكم أيضاً عليها بما يحكم على (أنَّ) الأحكام المذكورة في بابها إلا أنها يجوز أن يكون اسمها ظاهراً وضمير أمرٍ و استدل هؤلاء بأبيات منها قول الشاعر :

وَيَوْماً تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَلَمْ[٦]

إذْ يروى البيت بنصب (الظبية) على أنها الاسم ، والجملة بعدها محذوف ، أي : كأنْ ظبية عاطيةً هذه المرأة ، ويروى برفعها على إعمال (كأنْ) المضمر والجملة بعدها خبر ، ويروى بجر (الظبية) أيضاً على زيادة (أنْ) بشذوذ الوجه الأخير المالقي[٧] .

ومثله قول الآخر :

(٨) الدر المصون ٣٠/٤.
(١) رصف المباني /٢١١.
(٢) البحر المحيط ٧٠٦/٣.
(٣) شرح قطر الندى / ١٧١ ، ١٧٢.
(٤) التصريح ٢٣٤/١.
(٥) رصف المباني / ٢١١.
(٦) البيت من الطويل ، ونسب لكثيرين ، فهو لباغث أو باعث بن صريم اليشكري في الكتاب ١٣٤/٢ ، وشرح المفصل ٨٣/٨ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام / ٣٠٣ ، ولكعب بن أرقم في لسان العرب (قسم) ، ولأرقم بن علباء قي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٢٥/١ ، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٥/٣ ، والمقرب /١٧١.
(٧) رصف المباني / ٢١١.

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[٨]

فكلمة (ثدييه) جاءت بالنصب والرفع ، فمن نصب فعلى إعمال (كأنْ) في الظاهر ، ومن رفع فعلى إعمالها في الضمير و الجملة بعدها خبر .

و إعمالها في الضمير هو الأكثر و الأفصح عند أبي حيان .[١]

المذهب الثالث :

جواز الإعمال في المضمر المحذوف، لا في البارز لبقاء معنى زيدٌ قائم. وعليه البصريون[٢] وابن مالك[٣]. فإن جاء ما ظاهره أنها عملت فهو من الضرورة.

قال سيبويه في سياق حديثه عن (أَنْ) المخففة: " لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم ، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بـ (كأَنْ) إذا خففوا، يريدون معنى (كأَنَّ)، ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله :

* كَأَنْ وَرِيْدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ *[٤]

(٨) البيت من الهزج ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل ، فهو من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، الإنصاف ١٩٧/١ ، شرح المفصل ٨٢/٨ ، الهمع٥١٦/١ ، الجنى الداني/ ٥٧٥ ، الخزانة ٣٩٨/١٠ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠.

- ويروى : وَصَدْرٌ مُشْرِقُ اللَّونِ .....

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ .....

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ .....

- وتأتي لفظة (صدر) أو غيرها بالرفع على الابتداء ، وبالجر على أن الواو واو (رُبَّ).

(١) البحر المحيط ٧٠٥/٣- ٧٠٦.

(٢) البحر المحيط ٣٠٤/٣ ، الارتشاف ١٢٧٨/٣ ، الدر المصون ٣٩٠/٢.

(٣) التسهيل مع شرحه ٤١٩/١.

(٤) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه / ١٦٩ ، والتصريح ٢٣٤/١ ، وبلا نسبة في الكتاب١٦٤/٣ ، ١٦٥ ، الإنصاف ١٩٨/١ ، الخزانة ٣٩١/١٠ .

- ويروى : كَأَنْ وَرِيْدَاهُ رِشَاءَ خُلْبِ

وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى (أنَّ) ، فلما اضطررت إلى التخفيف لم يغير ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله"[٥].

وعند تأمل النص السابق يظهر لنا شيئان:

الأول : أنها لم تعمل في الظاهر إلا ضرورة .

الثاني : أنها عملت مع التخفيف ولم تلغ ؛ لأنها بمنزلة فعل حذف حروفه ، فلم يعقه ذلك عن العمل ؛ ولهذا قال البغدادي : " إن مذهب إذا خففت لا يكون اسمها إلا ضميراً محذوفاً ، وعملها في الاسم الظاهر خاص الشعر "[٦].

ومن هذا نعلم أن ما فهمه أبوحيان من كلام سيبويه أنه يجيز إعمال (كأَنْ) المخففة في الظاهر اختياراً بعيد عن الصواب .

قال أبوحيان: "وأجاز بعضهم عملها في المظهر ، وهو ظاهر كلام فهذا خلاف ما نص عليه سيبويه .

واضطرب قول ابن عصفور في (كأَنْ) أيضاً ، فقال مرة بوجوب إعمالها والمضمر[١] ، وقال في أخرى بوجوب إعمالها في ضمير الشأن ، ولا تعمل في ضرورة .[٢]

لكن ظاهر كلام سيبويه[٣]، وابن مالك[٤] أنه لا يلزم أن يكون هذا الضمير شأنٍ، بل يجوز تقديره بغيره إن أمكن لضعف حذف ضمير الشأن المنصوب ، للقياس ، فلا يحمل عليه إلا إذا لم يكن للضمير مرجع وهو الصواب.

(٥) الكتاب ١٦٣/٣ - ١٦٤.
(٦) الخزانة ٣٩٢/١٠.
(٧) الارتشاف ١٢٧٨/٣ ، البحر المحيط ٧٠٥/٣- ٧٠٦.
(١) شرح الجمل ٤٣٦/١.
(٢) المقرب / ١٧٠ .
(٣) الكتاب ١٦٥/٣.

ومن الجدير بالذكر أن (كأَنْ) المخففة لم تقع بعدها الجملة الاسمية في القرآن ، وقع بعدها الجملة الفعلية ، وفعلها مضارع مجزوم بـ (لم) في جميع القرآن[٥] الجدير بالذكر أن (كأَنْ) المخففة لم تقع بعدها الجملة الاسمية في القرآن ، وإنما الجملة الفعلية ، وفعلها مضارع مجزوم بـ (لم) في جميع القرآن[٦] ، نحو كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ" [٧]، وقوله : "ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا" [٨].

وتأتي الفعلية في غير القرآن مصدرة بـ . (قد) نحو :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[٩]

أي : وكأنْ قد زالت بها .

أو بأداة شرط نحو قوله :

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[١]

أو بـ . (لَمَّا) الجازمة نحو قوله :

بَدَّدَتْ مِنْهَا اللَّيَالِي شَمْلَهُمْ فَكَأَنْ لَمَّا يَكُونُوا قَبْلُ ثَمّ[٢]

ويرى أبوحيان أن الفصل بـ (لمَّا) غير مسموع ، لذا يدعو إلى تركه عن العرب[٣] ، ووافقه في ذلك السمين الحلبي .[٤]

---

(٤) التسهيل مع شرحه ٤١٩/١.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن ٣٣٠/٢.

(٦) السابق والصفحة.

(٧) سورة يونس/ ٢٤.

(٨) سورة الجاثية/ ٨.

(٩) البيت من الكامل للنابغة الذبياني في ديوانه / ٣٨ ، الجنى الداني / ١٤٦ ، التصريح ٣٦/١ ، الخزانة ١٩٧/٧ ، ٤٠٧/١٠.

ويروى : (أفد) مكان : أزف ، (وكأن قدن) مكان : وكأن قد .

(١) البيت من الخفيف لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب ١٥٥/٢ ، خزانة الأدب ٤٠٤/٦ ، ولنبيه بن الحجاج السهمى في شرح أبيات سيبويه ١١/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٣٦٩/١ ، الخصائص ٢٨/٣ ، شرح المفصل ٧٦/٤.

(٢) البيت من الرمل لعمار الكلبي في البحر المحيط ٣٠٣/٣ ، الارتشاف ١٢٨٠/٣.

هذا والذي تميل إليه النفس هو ما ذهب إليه البصريون من جواز إعمال (كأنْ) المخففة في المضمر المحذوف ، لسماع إعمالها، ولأن الأبيات التى جاءت فيها عاملة في الظاهر لا تخرج عن الضرورة والندرة ، فضلاً عن أنها رويت بالرفع على إعمالها في المضمر ، والجملة بعدها خبر ، مما يؤيد ما ذهب إليه البصريون و وافقهم فيه ابن مالك.

الاعتراض السادس

(رُبَّ) بين الاسمية والحرفية

عرض السمين رأي الكوفيين معترضًا عليه في مناسبة تفسيره لقوله رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ "[١] ، فقال :"ربَّ" فيها قولان : أحدهما أنها حرف ، وزعم الكوفيون وأبو الحسن وابن الطراوة أنها اسم" [٢].

ويبدو من النص أن الكوفيين يقولون باسمية (رُبَّ) ، وقد اعترض السمين على هذا الرأي حيث استفتحه بلفظ الزعم .

وقد نسب هذا إلى الكوفيين غيرُ واحد من النحويين[٣] .

و نسب إلى الكسائي [٤] , والفراء [٥] . وحكي كذلك عن الأخفش [٦] في أحد

(٣) البحر المحيط ٧٠٦/٣.

(٤) الدر المصون ٣١/٤.

(١) سورة الحجر/٢.

(٢) الدر المصون ١٣٧/٧.

(٣) منهم الباقولي في شرح اللمع ٥١١/٢ , و أبو البركات في الإنصاف ٨٣٢/٢ , والعكبري في المتبع ٣٧٧/١ , و وابن يعيش في شرح المفصل ٢٧/٨ , وابن مالك في التسهيل /١٤٨ .

وقد أرجع الدكتور / مصطفى خاطر نسبة هذا القول إلى الكوفيين إلى العصبية المذهبية مبيناً أن أحداً من الكوفيين لم يقل ذلك معللاً ذلك بأن أبا البركات الأنباري قد اعتمد في هذه النسبة على قول ابن السراج : "وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء أن بعض العرب يقول : رب رجل ظريف , فترفع ظريفاً تجعله خبراً لـ (رب) , ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً , وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه " [١] الأصول ٤١٨/١ .

وأردف أن ابن السراج قال : (وحُكي) ولم يعين من حكى له ذلك الكلام , وقال : "عن الكسائي أو غيره من القدماء" , وهذا أشد من الأول . ولم يعين أحد هذا القائل أو أشار إليه غير ابن السراج . ينظر : مسائل الخلاف للأنباري بين الإنصاف و الاعتساف /٤٢٩ – ٤٣٠ .

وتـــبعهم ابـــن الطـــرارة [١], واستحســـنه الســـهيلي [٢] , وقـــواه الرضـــي , بمعنـــى قليـــل لكنـــه خـــالفهم فـــي أنهـــا ترفـــع أبـــداً علـــى أنهـــا مبتـــدأ لا خبـــر لـــه الاســـتثناء فـــي قـــولهم : أقـــل رجـــل يقـــول ذلـــك إلا زيـــد , فإنهمـــا يتناســـبان بمـــا فـــي معنى القلة [٣].

و قد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور :

الأول: أنهـا يـدخلها شـيء مـن علامـات الأسـماء وهـو صـحة الإخبـار عنهـا [٤], كمـا الـشاعر

إنْ يقتلوكَ فإنّ قتلكَ لمْ يكن عاراً عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ [٥]

و قول العرب : رب رجل ظريفٌ [٦].

وأقول : إن كتب النحو تحتوي على الكثير من الشواهد الشعرية والنثرية مجهولة القائل , ومع ذلك احتج بها النحاة , فإن اشتراط تعيين القائل فيه تعسف .

وأغلب ظني أن في عبارة ابن السراج تصحيف من فعل النساخ , فما المانع أن تكون العبارة :"وحكي عن الكسائي وغيره " دون همز , وحينئذ يمكن أن يراد "بغيره" : غيره من الكوفيين , ويدلنا على ذلك أن هشام الخضراوي قد حكى القول بالاسمية والابتداء بـ (رب) عن الفراء وجماعة من الكوفيين . ينظر : الارتشاف ١٧٣٧/٤ .

وكيف يتسنى للدكتور / مصطفى خاطر أن ينفي عن الكوفيين القول بذلك مع أنه محكي عن الفراء وغيره من الكوفيين في الإفصاح .

(٤) الأصول ٤١٨/١ , أمالي السهيلي /٧٢ , شرح المفصل ٢٧/٨ .

(٥) الارتشاف ١٧٣٧/٤ .

(٦) شرح التسهيل ١٧٥/٣ , شرح ألفية ابن معطي ٤٠١/١ , شرح الكافية للرضي ٣٥/٦ , الجنى الداني /٤٣٩ , المساعد ٢٨٤/٢ .

(١) أمالي السهيلي /٧٢ , الارتشاف ١٧٣٧/٤ .

(٢) أماليه /٧٢ .

(٣) شرح الكافية له ٣٦/٦ – ٣٧ , جواهر الأدب /٣٦٥ , الهمع ٤٣٠/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٤٠٤/١ , الفاخر ٦١٣/٢ , جواهر الأدب /٣٦٥ .

(٥) البيت من الكامل لثابت بن أبي قطنة من قصيدة يرثي بها زيد بن الملهب بن أبي صفرة . ينظر : الخزانة ٥٧٦/٩ ، وجاء بلا نسبة في: المقتضب ٦٦/٣ وفيه أن أكثرهم ينشده : وبعض قتل عار .

وينظر: أمالي السهيلي /٧١ , شرح التسهيل ١٧٥/٣ , رصف المباني /٢٦٠ , الجنى الداني /٤٣٩ , المغني ١٥٨/١ , ٣١٩/٢ .

وأجيب عن البيت بأن الرواية الشهيرة : وبعض قتل عار [٧] , شاهد[٨].

وإن صحت الرواية فإن الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف, والتقدير: رب [٩].

ويدلنا على ذلك ظهور المبتدأ في نحو قول الشاعر :

يا ربَّ هيجا هي خيرٌ من دَعَهْ

ويمكن أن يخرج على أنه خبر عن مجرور (رُبَّ) إذ هو في موضع رفع , ودخل عليه حرف الجر كالـ زائد [١٠].

وخرج قول العرب على أنه من قبيل الشذوذ [١١] , ووسمه ابن [١٢].

الثاني : أذها نقيضة (كم) وهي اسم , فما يقابلها ليس باسم .

وأجيب عنه بأنه لا يلزم أن يحمل نقيض الشيء عليه إن كان بمعناه , معنى (رُبَّ) – وهو التقليل – نقيضاً لمعنى (كم) – وهو التكثير – لا يوجب ذلك أن معاني الحروف أسماء نحو : (من) للتبعيض , و (ما) للنفي , ولا يلزم من ذلك اسميتها , فلا يبعد حينئذ أن يكون معنى الحروف من حيث إنه اسم مناقض [١].

(٦) شرح المفصل ٢٧/٨ .

(٧) المقتضب ٦٦/٢ , والجنى الداني /٤٣٩ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٣٩/٦ , الجنى الداني /٤٣٩ .

(٩) المقتضب ٦٦/٢ , اللباب للعكبري ٣٦٥/١ , شرح التسهيل ١٧٥/٣ .

(١٠) الجنى الداني /٤٣٩ , المغني ٣٢٠/٢ .

(١١) شرح المفصل ٢٧/٨ .

(١٢) الأصول في النحو ٤١٨/١ , شرح المفصل ٢٧/٨ .

(١) اللباب للعكبري ٣٦٥/١ , شرح ألفية ابن معطي ٤٠٢/١ , جواهر الأدب /٣٦٦

ورده الباقولي كذلك بان الحكم على (كم) بالاسمية لم يكن لما ذكر من كونها لـ (رُبَّ)، وإنما كان لدخول حرف الجر عليها , والإخبار عنها نحو : بكم رجل مالُك , وهذا المعنى معدوم في (رُبَّ) , فيكون حرفاً لا اسماً [٢].

الثالث: أنها تدل على معنى في نفسها, وهو العدد القليل كما أن (كم) تدل الكثير [٣].

ويجاب عنه بأن معناها إنما يتعلق بالاسم الواقع بعدها [٤].

ولا دلالة فيها على العدد كما قيل [٥] ، والقول بأنها للتقليل موضع خلاف . هذا ، وقد ذهب البصريون [٦], وعلى رأسهم سيبويه والمبرد إلى القول قال سيبويه : " (كم) اسم , ورب غير اسم " [٧] , ويعني بغير الاسم الحرف ذلك قوله : "ومن تلك الحروف (رُبَّما) " [٨].

وقال المبرد : " ... ولا يجوز مثل هذا في باب (رُبَّ) لأنها حرف " [٩].

وتبع سيبويه والمبرد في ذلك جمهور النحويين [١٠] .

---

(٢) شرح اللمع للباقولي ٥١١/٢ .

(٣) الفاخر ٦١٣/٢ .

(٤) الفاخر ٦١٤/٢ .

(٥) الإنصاف ٨٣٣/٢ , ائتلاف النصرة /١٤٥ .

(٦) الإنصاف ٨٣٢/٢ , المتبع ٣٧٧/١ , شرح التسهيل ١٧٥/٣ .

(٧) الكتاب ١٧٠/٢ .

(٨) الكتاب ١١٥/٣ .

(٩) المقتضب ٦٥/٣ .

(١٠) منهم ابن السراج في الموجز /٩٢ , والأصول ٤١٦/١ , والزجاجي في الجمل /٦٢ , و السيرافي في شرحه للكتاب ١٥٥/١٠ , , وابن جني في اللمع /١٥٥ , , وابن برهان في شرح اللمع له ١٧٠/١ , وابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية /١٨٣ , والزمخشري في المفصل /٢٨٣ , و الباقولي في شرح اللمع ٥١١/٢ ، والشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع /٢٥٠ , وابن الشجري في أماليه ٥٦٤/٢ , وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ٨٣٢/٢ وما يليها , , والجزولي في المقدمة الجزولية /١٢٢ , وابن خروف في شرح الجمل له ٤٧٦/١ , وصدر الأفاضل في ترشيح العلل /١٩٧ , وابن يعيش في شرح المفصل ٢٧/٨ , والشلوبين في التوطئة /٢٢٥ , وابن الحاجب في الكافية /٢١٥, وابن عصفور في شرح الجمل له ٥٢٨/١ , وابن مالك في شرح التسهيل ١٧٥/٣ , وشرح عمدة الحافظ ٢٦١/١ , والتسهيل

و قد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور :

الأول : أنها لا يدخلها شيء من علامات الأسماء والأفعال[١], فلا تنجر بحرف بالإضافة كما تنجر (كم), فلا يقال: برب رجل, ولا غلام رب رجل [٢], ولا يخبر عنها كما يخبر عن كم , فلا يقال : (رب رجل أفضل منك) على جعل (أفضل) خبر لـ (رُبَّ) بخلاف (كم) , فيقال : (كم رجل أفضل منك) , فيكون (أفضل) عن (كم) [٣].

ولا يعود عليها الضمير , ولا تقبل (أل) و التذوين [٤].

فجميع علامات الأسماء منتفية عنها [٥].

وأجيب عن عدم قبول دخول حرف الجر عليها بأن فيها معنى القلة النفي , فكما لا يدخل الجار على النفي , فكذلك لا يدخل على ما بمعناه [٦].

الثاني : أنها تساوي الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها أسماء الاستفهام والشرط , فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم [٧] ، فمثلها في ذلك مثل (من) ، فمعناها في غيرها , فإن قلت : خرجت من فقد دلت (من) على أن بغداد ابتداء الغاية للخروج , فكذلك إذا قلت : رب فقد دلت (رُبَّ) على معنى التقليل في الرجل الذي يقول ذلك [٨].

/١٤٨ , وابن الناظم في شرحه على الألفية /٢٥٨ , والمالقي في رصف المباني /١٨٨ , , وأبو حيان في البحر المحيط ٤٦٣/٦ , والإربلي في جواهر الأدب /٣٦٦ , وابن هشام في المغني ٣١٩/٢ , والأشموني في شرحه على الألفية ٣٤٤/٢ .

(١) الإنصاف ٨٣٣/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٥/٦ .

(٣) شرح المفصل ٢٧/٨ .

(٤) الخزانة ٥٦٤/٩ .

(٥) الهمع ٤٣٠/٢ .

(٦) أمالي السهيلي /٧٢ .

(٧) الإنصاف ٨٣٣/٢ , اللباب للعكبري ٣٦٣/١ , شرح التسهيل ١٧٥/٣ .

(٨) شرح المفصل ٢٧/٨ .

الثالث : أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض , ولو كانت اسماً لكانت معربة [٩].

ويمكن أن يجاب عنه بأن الموجب لبنائها هو تضمنها معنى الإنشاء الذي أن يؤدي بالحرف , أو أنها أشبهت الحرف وضعاً في بعض لغاتها حيث جرى التشديد عليه [١٠].

الرابع :أن ما بعدها مجرور أبداً , ولا معنى للإضافة فيها , فتعين أن تكون حرف [١].

ويمكن أن يجاب عنه بأن (كم) وهي اسم – عندهم – ما بعدها مجرور دائماً , ومع ذلك لم يقولوا بحرفيتها .

الخامس : أنها لو كانت اسماً لدخلها ذو اسخ الابتداء [٢].

وأجيب عنه بأنه ليس كل اسم يصح أن تدخله النواسخ ؛ لأن (كم) وهما اسمان – عند البصريين – لا يدخلهما النواسخ , ولأن معنى (رب) فتجري مجرى النفي , فمن ثم كان لها صدر الكلام [٣].

وثمة قول ثالث في المسألة وهو قول ابن أبي الربيع[٤], والألوسي[٥]، أنها حرف, ولكنها قد تستعمل اسماً في الضرورة , قال ابن أبي الربيع بعد مذاهب العلماء فيها: " (رُبَّ) كلمة تدل على معنى في غيرها, فيستقر أنها يزال عن ذلك إلا بدليل يدل على الاسمية , وكذلك كان ينبغي أن يقال في (كم): حرف؛ لأنها دالة على معنى في غيرها إلا أنا وجدنا العرب حكمت لها بأحكام فأدخلت عليها حرف الجر, فقالوا: كم رجل قائل هذا؟ وقالوا: كم رجل

(٩) شرح المفصل ٢٧/٨ , الجنى الداني /٤٣٩ .
(١٠) الخزانة ٥٣٥/٩ , حاشية الصبان ٣٠٣/٢ .
(١) اللباب للعكبري ٣٦٣/١ .
(٢) شرح الكافية للرضي ٣٧/٦ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٣٧/٦ .
(٤) البسيط ٨٦١/٢ , الملخص ٥١٦/١ – ٥١٧ .
(٥) الضرائر له /١٦٩.

في الدنيا؟ ورب لم تستعمل هكذا, ولم يقل: رب رجل مررت, ولا قالت العرب: رب قائل هذا , فعلمنا بهذا كله أن العرب فرقت بين (رُبَّ) و (كم), وتركت رب يقتضي القياس فيها, وأن (كم) خرجت عن قياسها.

ومما يدلك على أن العرب فرقت بين (كم) وبين (رُبَّ) أنك تحذف مخفوض (كم), فتقول : (كم عندي) و (كم ضربت) تريد : كم رجل ضربت , وكم غلام عندي, ولا تقول : (رب عندي) تريد : رب غلام عندي , فدل هذا على أن (رُبَّ) ليست باسم , وإنما هي حرف .

ولا يبعد أن تستعمل اسماً في الضرورة , فيقال : رب رجل عاقل , برفع عاقل , هذا بمنزلة استعمال (عن) اسماً "[٦].

فقد ذكر أن (رُبَّ) حرف بخلاف (كم) فهي اسم – وإن كانا يدلان على معنى في غيرهما – لأن ثمة فروقاً بين (رُبَّ) و (كم) , فقد استخدمها العرب استخدام الأسماء, فأدخلت عليها حرف الجر, واستقل الكلام بها مع الاسم .

ودلل على أن العرب فرقت بين (رُبَّ) و (كم) بحذف مخفوض (كم) بخلاف (رُبَّ).

ثم ذيل كلامه بأنه لا يستبعد (رُبَّ) اسماً في الضرورة .

ولعل الدافع إلى هذا المذهب هو التوفيق بين حجج البصريين والمروي عن العرب مما استدل به الكوفيون , ولكن هذا قد أوقع في ارتكاب عظيم , إذ كيف يمكننا أن نضع حدوداً واضحة للفصل بين الحرف والاسم ؟ وهذا القول يلغي الفوارق الكبيرة التي وضعها النحاة .

وبعد عرض المذاهب الثلاثة وحجج كل مذهب تبين أنه لا يكاد يستقيم دليل الأدلة التي استدلوا بها , فقد ضعفت جلّ الأدلة سواء أدلة الحرفية أو أحد بفعليتها , لذا فإن حملها على الأصل وهو الاسمية أولى, قال ابن عرفت هذه الخواص لهذه الكلم الثلاث التي يمتاز بعضها عن بعض , فربما لفظة لا تكاد تقبل في الظاهر شيئاً منها, فإن أردت سبرها – هل هي اسم أو

(٦) البسيط ٨٦١/٢ , الملخص ٥١٦/١ – ٥١٧ .

حرف ؟ – فعرضت عليها علامات الأسماء , فلم تقبلها , وعلامات الأفعال فلم فيها , ثم لم ترها تدل على ما تدل عليه الحروف من المعنى في غيرها عليها بأنها اسم ؛ لأن الاسم هو الأصل , والمجهولات ترد إلى الأصول ، دون الفروع " [١].

الاعتراض السابع

مجئ "مِنْ" زائدة

وردت "مِنْ" زائدة في مواضع كثيرة من كتاب الله وهي قضية خلافية بين النحويين لم يعرضها أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف ، وأوردها موض حديثه عند تفسير قوله تعالى: " مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ أَن يُنَزَّلَ عليكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ " [١] حيث قال :"من" زائدة، أي: ينزل خير من وحسن زيادتها هنا وإن كان "ينزل" لم يباشر حرف النفي لانسحب النفي المعنى .. والكوفيون والأخفش لا يحتاجون إلى شيء من هذا" [٢]

وكذلك عند قوله تعالى:"وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ" [٣] حيث قال :"يجوز أن تكون تبعيضية وهو الصحيح ، وأن تكون مزيدة عند الكوفيين والأخفش" ويظهر من ذلك أن السمين الحلبي موافق لجمهور البصريين معارض لرأي الكوفيين في زيادة "من" .

و تزاد "من" في الكلام بشروط :

أحدها : أن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام .

---

(١) المرتجل /٢٥ .

(١) سورة البقرة /١٠٥.

(٢) الدر المصون٢/٥٣-٥٤.

(٣) سورة الحجر /١٩.

(٤) الدر المصون ٧/١٥٢. لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع ، فلا يشترط تنكير مجرورها وأن تسبق بموجب. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٩٨ ، ٢٠٩.

الثاني : أن يكون مجرورها نكرة . [٥]

الثالث : وزاده ابن هشام : أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ [٦] ، السيوطي : "وأهمل أكثرهم هذا الشرط". [٧]

واشتراط أن تسبق " من " بنفي أو شبهه ليس محل اتفاق بين العلماء ، فالنحاة فيه على رأيين :

الأول : قال به جمهور البصريين[٨]، يقول سيبويه: "وقد تدخل" : "من" موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً... ، وذلك قولك: ما أتاني من رجل"[١]، ويلاحظ هنا أن الشروط البصرية مستقاة من تمثيل سيبويه ، فلم يتحدث

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المبرد من البصريين قد ناقض نفسه في فتارة تجده يقول بزيادة (من) وتارة أخرى يقول بأنها لا تأتي لذلك، قال : " الزائدة التي أخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما جاءني من أحد "[٢]، منه في موافقة مذهبه، غير أنه قد عاد في موطن آخر فخالف مذهبه مخالفة إلى مذهب الكوفيين والأخفش ، بل إلى مذهب ثالث وهو إنكار زيادة " من " وأما قولهم: إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أن كل معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة ، فذلك قولهم : وما رأيت من رجل .... وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد جنسه تقول : ما جاءني رجل .... إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : ما رجل فقد نفيت الجنس كله " [٣] ، وكلام المبرد لا تنكر وجاهته ، فالأصل أن

(٥) المقرب / ٢٧١ ، توضيح المقاصد ٢ / ١٩٣ ، التصريح ٦٣٩/١.
(٦) المغني ١ / ٦٩٣.
(٧) همع الهوامع ٢ / ٤٦٥.
(٨) الأصول ١ / ٤١٠ ، الإرشاد إلى علم الإعراب / ٣٠٦ ، الجنى الداني / ٣١٧ .
(١) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .
(٢) المقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤ / ٤٢٠ .
(٣) المقتضب ١ / ١٨٣ بتصرف .

يحمل معنى يحل معه أين حل ، بحيث لا يدعي أن وجوده في الكلام – في بعض – كلا وجود ، لكن الناظر في الكلام يجده لا ينطبق على كثير من الأمثلة فإن جاءني أحد تساوي في الدلالة ما جاءني من أحد ، ولم تزد " من " فيه سوى

كما أن تمثيله بقوله : ما جاءني رجل ، وما جاءني من رجل يمكن أن يجاب عليه بأن " من " لا تزاد إلا أن تكون النكرة يراد بها استغراق الجنس كلاً .

الثاني: جواز زيادة "من" بعد الإيجاب: ونسب لأهل الكوفة[٤]، ونسبه إلى الأخفش [٥]، وتلك نسبة صحيحة، قال الأخفش: " فإن قلت: إنما يكون والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال: " وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ " [٦]، فهذا باستفهام ولا نفي" [٧].

وممن قال بذلك – أيضاً كراع النمل [١]، والفارسي [٢] وابن جني [٣]، والنيسابوري المفسر[٤]، وهو اختيار ابن مالك [٥]، وابن عقيل [٦] .

وحجتهم في ذلك ثبوت سماعها بعد الإيجاب زائدة نثراً ونظماً :

- قال – تعالى– "وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ"[٧]، والتقدير ويكفر عنكم
- وقال "وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاء مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ" [٨]، أي وينزل من السماء جبالاً

(٤) شرح الكافية للرضى ٤ / ٢٧١ ، شرح الأشموني ٢ / ٣١٤.
(٥) شرح اللمع للباقولي ٢ / ٥٠٦.
(٦) سورة البقرة / ٢٧١.
(٧) معاني الأخفش١ / ٩٩ .
(١) المنتخب من كلام العرب ٢ / ٦٨٤.
(٢) البغداديات / ٢٤٣.
(٣) الخصائص ٣ / ١٠٦.
(٤) الوسيط ١ / ٣٨٥ .
(٥) شرح التسهيل ٣ / ١٣٨.
(٦) المساعد ٢ / ٢٥٠.
(٧) سورة البقرة /٢٧١.
(٨) سورة النور /٤٣.

فيها برد، فالاستشهاد على "من" الثانية والثالثة. (٩)

وجعل منه الكسائي قوله ﷺ " إن من أشد الناس عذابا يوم (١٠).

- وجعل منه ابن مالك قول عائشة – رضى الله عنها– : "أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا " بنصب على زيادة " من " وجعل قراءته فاعلاً ناصباً " نحواً " والأصل : فإذا بقي من كذا " (١١).
- ومنه قول بعض العرب : قد كان من مطر. (١٢)
- وجعلوا منه قول الشاعر :

وكُنْتُ أَرَى كالمَوْتِ من بَيْنِ سَاعَةٍ فكيفَ بِبَيْنٍ كانَ مَوعِدُهُ الحَشْرَ (١٣)

وقد أوّل المانعون بعض ما استدل به المجيزون على النحو التالي :

* قوله "وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ" (١)

جعلوا " من " في الآية تبعيضية، والتقدير: بعضاً أو شيئاً من سيئاتكم(– تعالى وعد على عمل ليس فيه التوبة ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات ، يدل عليه قوله

(٩)مشكل إعراب القرآن ٢ / ٥١٣ ، التهذيب الوسيط / ٢٥٩ .

(١٠) الحديث رواه مسلم في كتاب : اللباس والزينة ، ويروي " إن من أشد أهل النار " صحيح مسلم ٣ / ١٦٧٠ ، والبيهقي في سننه كتاب الصداق ٧ / ٢٦٨، أحمد في مسنده ٤ / ١٢٨، ورواه البخاري برواية " إن أشد الناس ... " (٤/ ٤٦)، وفي ذلك تقوية لاستدلال الكسائي.

(١١) لم يوجد هذا الحديث بتلك الرواية إلا عند أبي نعيم الأصبهاني في كتابه : المسند المستخرج على صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ٢ / ٣٢٧ ، وباقي الروايات بالرفع . ينظر : صحيح البخاري ، كتاب التقصير ١ / ١٩٨.

(١٢) البسيط ٢ / ٨٤٢ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٧١ ، جواهر الأدب / ٣٤٤ .

(١٣) البيت من الطويل ، ينسب لسلمة بن يزيد الجعفي ، وقيل: هو لليلى بنت سلمى . شرح التسهيل ٣ / ٣٩ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٨ ، شواهد التوضيح / ١٢٧ ، الهمع ٢ / ٤٦٤ ، الدرر ٢ / ٩٠ .

(١) سورة البقرة / ٢٧١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٧٨ ، المحرر الوجيز ٢ / ٣٣٥.

الآية الأخرى : "إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ"(٣) ، لم يأت بـ " " (٤) .

و قيل " من " هنا للسببية ، وضعفه من نقله (٥) .

*** قوله : "وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاء مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ" (٦)**

"من" في " مِن جِبَالٍ " قيل : إنها للتبعيض (٧) ، وجعلها الأصفهاني بيانية (٨) هي لابتداء الغاية (٩).

و"من" في " مِن بَرَدٍ " لبيان الجنس (١٠) ، و قيل : للتبعيض (١١) .

*** قولهم : " قد كان من مطر ".**

قيل: زيدت "من" هنا على سبيل الحكاية ، كأنه سأل: هل كان من مطر؟ قد كان من مطر (١٢) .

وقيل: " من " لبيان الجنس ، و " كان " تامة ، وفاعلها محذوف، كان كائن من مطر ، وجاز حذفه ؛ لتقدم " كان " الدالة عليه (١) .

---

(٣) سورة النساء / ٣١ .
(٤) شرح المفصل ٨ / ١٣ .
(٥) الأزهية / ٢٢٨.
(٦) سورة النور/ ٤٣.
(٧) الكشاف ٣ / ٢٤٥ ، الدر المصون ٥ / ٢٢٥ .
(٨) شرح اللمع للباقولي ٢ / ٥٠٦ .
(٩) الوسيط ٣ / ٣٢٤ .
(١٠) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٩٨ .
(١١) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٥٨ .
(١٢) شرح الكافيه للرضى ٤ / ٢٧١ .
(١) المغني ١ / ٦٩٧ ، جواهر الأدب / ٢٤٦ .

وقيل: "من" للتبعيض ، كأنك قلت: قد كان شيء من مطر، والجار محل الصفة (٢) .

ومما سبق نخلص إلى أن "من" بالفعل قد زيدت في الموجب في شواهد – وإن أوّلها بعضهم لمعان أخر – غير أن المعنى في بعضها يستقيم مع القول بالزيادة ، لذا فرأي الأخفش والكوفيين في جواز زيادة "من" في الموجب رأي مقبول إلا أنه يقيد بالقلة.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٤ .

الاعتراض الثامن
إعراب "قبل" و "بعد" وبناؤهما

تعرض السمين لـ "قبل" و"بعد" عند تفسيره لقوله تعالى: "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن وَمِن بَعْدُ" [١] فذكر فيها قراءات أربع من بينهما ما حكاه الفراء من كسرهما من تنوين، وعقب السمين بقوله: "وغلطه النحاس[٢]، وقال: إنما يجوز "من يعني مكسوراً منوناً- ، قلت : وقد قرئ بذلك ووجهه أنه لم ينو وقد خرج بعضهم ما حكاه الفراء [٣] على أنه قدر أن المضاف إليه موجود بحاله وأنشد:

..... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[١]

والفرق لائح، فإن اللفظ مثل المحذوف على خلاف في تقدير البيت

ويظهر من خلال ما سبق أن السمين لم يرتض رأي الفراء، والتفصيل في ذلك كما يلي:

"قبل" و "بعد" اسمان متقابلان، تلزمهما الظرفية، ما لم ينجرا بـ"من" ، ويجب إعرابهما في ثلاث صور:

إحداها: أن يصرح بالمضاف إليه، كـ "جئتك بعد الظهر، وقبل العصر، ومن قبله، ومن بعده".

الثانية: أن يحذف المضاف إليه، وينوي ثبوت لفظه فيبقى الإعراب وترك التذوين، كمنا لو ذكر المضاف إليه كقوله:

---

[١] سورة الروم / ٤.

[٢] إعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/٣.

[٣] معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢.

[١] البيت من المنسرح ، وهو للفرزدق في : الكتاب ١٨٠/١، المقتضب ٢٢٩/٤، الخصائص ٤٠٧/٢، شرح المفصل ٢١/٣، رصف المباني / ٣٤١ ، مغنى اللبيب ٣٨٠/٢، ٦٢١ .

[٤] الدر المصون ٣١/٩-٣٢.

ومِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عليه العَوَاطِفُ [٥]

أي: ومن قبل ذلك.

وعليه توجه قراءة بعض القراء "مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ" بالجر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده. ومن ثم فلا يحق للنحاس أن يخطئ الفراء في ذلك، ولا ينبغي للسمين أن يوافقه في هذه التخطئة.

وأما رد السمين على من خرج قراءة الفراء بأن المضاف إليه مقدر كما هو مقدر في قول الفرزدق:

يا من رأَى عارضاً أُسَرُّ به بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

بأن البيت قد توافر فيه شرط الحذف وهو أنه عطف عليه اسم مضاف إلي مثل المحذوف، وليس الآية كذلك.

فيمكن رده بأن النحويين قد نصوا على أن ذلك غالب وليس بلازم، مالك: "وبقاء المضاف مع الحذف على هيئته أكثر ما يكون إذا عطف على مضاف لما يماثل المحذوف لفظاً ومعنى، وقد يكون بخلاف ذلك" [١].

ويقول ابن هشام: "وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل من مثل المحذوف" [٢].

الثالثة: أن يحذف ولا ينوى شيء فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم: "من قبلٍ ومن بعدٍ" بالجر والتنوين، والقوافي كُنْتُ قَبْلاً أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ [٣]

---

[٥] البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله، أوضح المسالك ١٥٤/٣، شرح قطر الندى /٢٠، التصريح ٥٠/٢ ، همع الهوامع ٢١٠/١ .

[١] شرح التسهيل ٢٤٧/٢ .

[٢] أوضح المسالك ١٧١/٣.

[٣] البيت من الوافر وهو ليزيد بن الصعق في: شرح المفصل ٨٨/٤ ، أوضح المسالك ١٥٦/٣، التصريح ٥٠/٢، همع الهوامع ٢١٠/١، شرح الأشموني ٣٢٢/٢، خزانة الأدب ٤٢٦/١، ٤٢٩.

فإن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا على الضم، نحو: "لله الأمرُ من بعدُ " في قراءة الجماعة[١].

(١) راجع هذه المسألة في: شرح التسهيل ٢٤٦/٣ – ٢٤٨ ، أوضح المسالك ١٥٤/٣ – ١٦٠، شرح الأشموني ٢٦٩/٢-٢٧١.

الاعتراض التاسع
"نعم وبئس" بين الاسمية والفعلية

نص السمين في معرض حديثه عن قوله تعالى :" بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ على أن نعم وبئس فعلان ، ثم شفع ذلك بذكر ما زعمه الكوفيون مؤولاً البصريون ، فقال : " (بئس) فعل ماض غير متصرف معناه الذم ... وزعم أنهما "نعم وبئس" اسمان مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في قولهم : ما الولد نصرها بكاء وبرها سرقة ، ونعم السير على بئس العير ، وقوله:

صَبَّحَكَ اللهُ بخير باكِرِ بنعمَ طَيْر وشبابٍ فاخِرِ [٢]

وقد خرجه البصريون على حذف موصوف قامت صفته مقامه تقديره : ما هي مقول فيه نعم الولد "[٣].

ويبدو من النص أن السمين نسب القول بالاسمية إلى الكوفيين .

وقد اختلفت كلمة النحويين في التعبير عن هذه النسبة, فمنهم من نسبه , ومنهم من نسبه إلى الفراء [٥], ومنهم من نسبه إلى الفراء وأكثر ومذهم من نسبه إلى الفراء وثعلب وأصحابهما [٧] .

وأقدم نحويّ سطر القول باسمية (نِعْم) – فيما وقفت عليه – هو الزجاجي هذا القول إلى الفراء , فقال : " نعم عنده [يعني الفراء] اسم , وعند

(١) سورة البقرة /٩٠.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في المحكم مقلوبة (نعم) ١٤٠/٢ , شرح الجمل لابن عصفور ٦٢/٢ , شرح التسهيل ٥/٣ , شرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢ , شرح ابن الناظم /٣٣٣، الصفوة الصفية ٢ / ١١٤ .

(٣) الدر المصون ٥٠٧/١.

(٤) البيان في شرح اللمع /٤٧١ , أسرار العربية /٩٦ , اللباب ١٨٠/١ , التبيين /٢٧٤ .

(٥) مجالس العلماء للزجاجي /٤٨ , الهمع ٢٣/٣ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢ , شرح التسهيل ٥/٣ , الارتشاف ٢٠٤١/٤ .

(٧) أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢ .

(٨) مجالس العلماء / ٤٨ .

.

وفي نسبة هذا القول إلى الفراء نظر ؛ لأن الفراء صرح بفعلية (نعم) موضع من كتابه , فقال : " وقوله : " وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاء قِرِينًا " [١] قولك : نعم رجلاً , وبئس رجلاً , وكذلك " كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ "[٢] وبناء (نعم) و(بئس) ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات , وأن من معرفة غير مؤقتة , وما أضيف إلى تلك المعرفة , وما أضيف إلى نكرة كان الرفع و النصب .

فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل حبره مؤنثًا , مثل : " الدار منزل صدق " منزلاً كما قال : " فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءتْ مَصِيرًا " [٣] , وقال: " نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا " [٤], ولو قيل : وساء مصيرًا , وحسن مرتفقًا لكان صوابًا , كما تقول : المنزل الدار , ونعم المنزل الجنة , فالتذكير والتأنيث على هذا , دارك , وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفًا للدار , وكذلك تقول : نعم الدار فعل الد ار إذ ا كانت وصفًا لمنز زل .

و قال ذو الرُّمة :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَآءُ مُجْفَرَةٌ دعائمَ الزَّوْرِ نعمتْ زَوْرقُ البَلَدِ[٥]

ويجوز أن تذكر الرجلين , فتقول : بئسا رجلين , وبئس رجلين , وللقوم : ونعموا قومًا , وكذلك الجمع من المؤنث , وإنما وحدوا الفعل , وقد جاء لأن نعم وبئس دلالة على مدح أو ذم لم يرد منها مذهب الفعل مثل : قاما وقعد , في نعم وبئس مطرد "[٦]

(١) سورة النساء / ٣٨ .
(٢) سورة الصف / ٣ .
(٣) سورة النساء / ٩٧ .
(٤) سورة الكهف / ٣١ .
(٥) البيت من البسيط ، ديوانه ٣٢/١ ، المفصل ٣٦٣/١ ، لسان العرب (زرق) ، خزانة الأدب ٤٢٢/٩.
(٦) معاني القرآن للفراء ٢٦٧/١ – ٢٦٨ .

ويتضح من هذا النص أنه يقول بفعلية نعم وبئس , وليس أدل على ذلك من قوله : " ويجوز نعمت المنزل دارك وتؤنث فعل المنزل " , وقوله : وكذلك تقول: نعم الدار منزلك فتذكر فعل الدار " , وقوله : " وإنما وحدوا الفعل [يعني في : بئس رجلين , ونعم قومًا] وقد جاء بعد الأسماء ؛ لأن (نعم) و(بئس) دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل مثل قاما وقالا. وقال في موضع آخر : " وقوله : " نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا" [١] , ولم يقل : نعمت الثواب , وقال : " بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا " [٢], فأنث الفعل على معنى ذكر بتذكير المرتفق كان صوابًا , كما قال : " مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ " , " جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ " [٤] , " ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ " [٥] , وكما قال : " بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا " [٦] يريد إبليس وذريته, ولم يقل : بئسوا , بئس لإبليس وحده أيضًا , والعرب توحد نعم وبئس – وإن كانتا بعد الأسماء : أما قومك فنعموا قومًا , ونعم قومًا , وكذلك بئس , وإنما جاز توحيدها بفعل يلتمس معناه , وإنما أدخلوها لتدلا على المدح والذم ؛ ألا ترى أن لفظهما , وليس معناه كذلك , وأنه لا يقال منها : يبأس الرجل زيد , ولا ينعم الرجل فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل " (٧) .

ولا يخفى على متأمل أن الفراء نص على الفعلية في أول هذا النص وفي آخره , فقال في أوله : وقوله : نعم الثواب , ولم يقل نعمت الثواب .

(١) سورة الكهف / ٣١ .
(٢) سورة الكهف / ٢٩ .
(٣) سورة آل عمران / ١٩٧ .
(٤) سورة إبراهيم / ٢٩ .
(٥) سورة البقرة / ١٢٦ .
(٦) سورة الكهف / ٥٠ .
(٧) معاني القرآن ٢ / ١٤١ – ١٤٢ .

وقال في آخره : " فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل [يعني في قولهم : أما قومك فنعموا قومًا , ونعم قومًا] " .
كل ذلك يدل على أن الفراء مما نسب إليه براء [١] .
وأما ما نسب إلى ثعلب فلم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته , فلعله ذكر في مؤلف آخر لم أقف عليه .

وقد قال العكبري بالاسمية متابعًا الكوفيين في كتابه مسائل خلافية في و المتأمل في باقي تراث العكبري يجده يذهب إلى القول بالفعلية [٣] .
وقد احتج أصحاب هذا المذهب بأمور :
الأول : دخول حرف الجر عليهما , وقد تجلى ذلك في قول العرب : ما زيد بنعم الرجل , وقول الأعرابي:" والله ما هي بنعم الولد نُصْرَتُها بكاء وبرها سرقة", وقولهم : نعم السير على بئس العير ، وقول الشاعر :

ألستَ بنعَم الجارُ يُؤْلِفُ بيتَه أخا قِلّةٍ أو مُعْدِمِ المالِ مصرما [٤]

فدخول حرف الجر فيما سبق دليل على اسميتهما [٥] .

(٨) على الرغم من صراحة نصيّ الفراء في الدلالة على قوله بفعلية "نعم" و"بئس" فإن محقق كتاب الأمالي لابن الشجري الدكتور/ الطناحي ذكر أن الفراء من القائلين بالاسمية في معانيه محيلاً على الموضعين الذين سطرتهما .
وأرى أنه قد أصاب أجرًا فيما قال ؛ ولو أنه تأمل النص جيدًا لما قال ذلك .
(١) مسائل خلافية في النحو / ١١٨ وما يليها .
(٢) المتبع ٥٤٧/٢ , التبيين /٢٧٤ وما يليها , اللباب له ١٨٠/١ – ١٨١ , إعراب الحديث /٣٧١ , التبيان في إعراب القرآن ٢٢١/١ . وهذا مما يجعل نسبة الكتاب (مسائل خلافية في النحو) إلى العكبري فيه نظر .
(٣) البيت من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه /٢١٨ برواية :
ألست بنعم الجار يؤلف بيته لذي العرف ذا مال كثير ومعدما
يراجع : أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢ , الإنصاف ٩٧/١ , مسائل خلافية في النحو /١١٨ , توجيه اللمع برواية (ثلة) موضع (قلة) , شرح المفصل ١٢٧/٧, ائتلاف النصرة / ١١٥.
(٤) البيان في شرح اللمع /٤٧١ , أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢ , الإنصاف /١١٢.

ورُدّ بأن دخول حرف الجر على تقدير الحكاية , فالتقدير : " ما زيد بزيد الرجل " , و " والله ما هي بولد مقول فيه نعم الولد " , و " نعم السير على فيه بئس العير" , و" ألست بجار مقول فيه نعم الجار"[١] .

ومعلوم أن حرف الجر يدخل على الفعل بتقدير الحكاية نحو قول الشاعر :

والله ما ليلي بنامَ صاحبُه ولا مخالطِ اللَّيانَ جانبُه [٢]

ولو كان دخول حرف الجر على نعم وبئس دليل على الاسمية لكان دخول حرف على (نام) في البيت دليل على الاسمية , ولم يقل أحد بذلك [٣] .

الثاني : أذهما قد أضيفا إلى ما بعدهما [٤] في قول الشاعر :

فصبَّحك الإلهُ بنعمَ بالٍ بأيمن طائر وأجلّ فالِ [٥]

وقول الشاعر :

صَبَّحَكَ اللهُ بخير باكِرِ بنعمَ طَيْر وشبابٍ فاخِرِ

أما قول الشاعر :

فقد بدلتُ ذاكَ بنعمَ بال وأيام لياليها قصار [٦]

فقد أجيب عن البيت بأنه يحتمل أن يكون (بنعيم بال)، ثم نقلت الكسرة من النون كما يفعل بما عينه حرف حلق , فلما سكنت العين حذفت الياء لالتقاء وحدينئذ فلا حجة[٧].

---

(٥) أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢ – ٤٠٦ , الإنصاف ١١٢/١ – ١١٣ ، الدر المصون ٥٠٧/١.

(٦) البيت من الرجز، لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه ٢٧١/٢ برواية (عمرك ما زيد) موضع (والله ما ليلي). و جاء بلا نسبة في: الخصائص ٣٦٨/٢ برواية (ما زيد) موضع (ما ليلي), الإنصاف ١١٢/١ , شرح الجمل لابن عصفور ٦٣/٢ برواية (ما زيد) موضع (ما ليلي), شرح التسهيل ٦/٣.

(٧) أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢ – ٤٠٦ , الإنصاف ١١٢/١ – ١١٣.

(١) شرح التسهيل ٥/٣ , الصفوة الصفية ١١٤/٢ , الهمع ٢٣/٣ .

(٢) البيت من الوافر , ولم أقف على قائله ، الصفوة الصفية ٢ / ١١٤ .

(٦) البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله , المقرب /١٠٠ , شرح الجمل لابن عصفور ٦٢/٢ .

(٧) الصفوة الصفية ٢ / ١١٥ .

وأجيب عن البيت الثاني بأن (بنعم طير) على الحكاية[١], ونقل الكلمة عن جعلها اسمًا للفظ , والمعنى : صبحك الله بكلمة نعم منسوبة إلى الطير وأجيب عن البيت الثالث بأن (نعم) اسم للعافية في قوله (بنعم بال)، و قال), فإن العرب جعلتهما للقول حكيا[٣].

الثالث : دخول أداة النداء عليها, فالعرب تقول: يا نعم المولى ونعم على اسمية ما دخل عليه, فهو من خصائص الأسماء[٤].

وأجيب عن ذلك بأن المنادى محذوف , والتقدير : يا الله نعم المولى ونعم أنت[٥]. ويجوز أن يكون حرف النداء دخل على الفعل ليضمنه التذبيه[٦].

ويجوز أن يكون على الحكاية أي أن المعنى : يا من يقال له نعم المولى ونعم وقد اعترض على ذلك بأن المنادى إنما يقدر محذوفًا إذا ولى حرف النداء فعل جُوِى مجراه كقراءة[٨]: " ألا يَا اسْجُدُوا "[٩], فالتقدير : يا هؤلاء اسجدوا[١٠].

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه لا فرق بين الفعل الأمري والخبري في امتناع منهما بعد حرف النداء إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه إليه النداء[١١].

إلى البصريين[١].

(١) شرح التسهيل ٦/٣.

(٢) شرح التسهيل ٦/٣ , شرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢ , شرح ابن الناظم / ٣٣٤.

(٣) المقرب /١٠٠ , شرح الجمل لابن عصفور ٦٣/٢ .

(٤) أسرار العربية /٩٧ , المتبع ٥٤٦/٢ – ٥٤٧ , مسائل خلافية في النحو /١١٩.

(٥) أمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢ , أسرار العربية /١٠١ ، الإنصاف ١١٧/١ , اللباب ١٨٢/١ .

(٦) ائتلاف النصرة / ١١٧ .

(٧) توجيه اللمع / ٣٨٩ .

(٨) قراءة أبي عبد الرحمن السلمي , والحسن وحميد الأعرج . يراجع : معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢ , وجاء في إعراب القراءات السبع ١٤٨/٢ أنها قراءة الكسائي , وجاء في البحر المحيط ٦٥/٧ أنها قراءة ابن عباس , وأبي جعفر , والزهري , والسلمي , والحسن , وحميد , والكسائي.

(٩) سورة النمل / ٢٥ .

(١٠) مسائل خلافية في النحو / ١١٩ .

(١١) أمالي ابن الشجري ٤١٤/٢ , الإنصاف ١١٧/١ , ائتلاف النصرة /١١٦ .

ومنهم سيبويه[٢] والمبرد[٣] . القول بأن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان .

قال سيبويه : " وأما (نعم) و(بئس) ونحوهما فليس فيهما كلام ؛ لأنهن لا عامة الأسماء على ثلاثة أحرف , ولا تجريهنّ إذا كن أسماء للكلمة؛ لأنهن أفعال , و الأ فعال على التذكير ؛ لأذها تضارع فاعلاً "[٤].

وقال في موضع آخر : " نعم و بئس : نَعِم و بَئِس , وهما الأصلان اللذان الرد اء ة و الصلاح , ولا يكون منهما فعل لغير هذ ا المعنى "[٥].

وهو مذهب ابن السراج[٦], والفارسي[٧], وابن جني[٨], والصيمري[٩]، وابن وغ يرهم[١١].

ونسب ذلك إلى الكسائي[١] من الكو ف ي ين.

---

(١) يراجع : البيان في شرح اللمع / ٤٧١ , أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢ , أسرار العربية /٩٦ .
(٢) الكتاب٢ / ١٧٩ ، ٣ / ٢٦٦ .
(٣) المقتضب ٢ / ١٣٨ ، ١٣٩ .
(٤) الكتاب ٣ / ٢٦٦ .
(٥) الكتاب ٢ / ١٧٩ .
(٦) الأصول ١ / ١١١ .
(٧) الإيضاح / ١١٠ .
(٨) اللمع / ٢٢١ .
(٩) التبصرة ٢٧٤/١ ــ ٢٧٥ .
(١٠) شرح اللمع ٢ / ٤١٧ .
(١١) منهم : الزمخشري في المفصل /٢٧٢, وابن الشجري في أماليه ٤٢٢/٢ , وابن الخشاب في المرتجل /١٣٦- ١٣٧ , وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ١٠٧/١ , وما يليها حيث عرض مذهب البصريين والكوفيين ثم أخذ في إبطال رأي الكوفيين مفندًا أدلتهم , وابن خروف في شرحه للجمل ٥٩٣/٢ , والعكبري في أحد قوليه فقد قال بالفعلية في المتبع ٥٤٧/٢ , واللباب ١٨٠/١ وما يليها , وابن الخباز في توجيه اللمع /٣٨٨- ٣٨٩ , وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٨/٧, وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٩٣٠/٣ , وشرح الوافية نظم الكافية /٣٧٥, وابن عصفور في شرح الجمل له ٦٣/٢ , وابن مالك في شرح التسهيل ٥/٣- ٦ , وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ ــ ١١٠٣ , والرضي في شرح الكافية له ٢٥٤/٥ وما يليها , وابن الناظم في شرحه على الألفية /٣٣٣- ٣٣٤ , وابن أبي الربيع في الملخص ٤٤٤/١, والبعلي في الفاخر ٢٨١/١ ، والشيخ خالد في التصريح ٢ /٩٤ .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمور :

الأول : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما[٢], ومن ذلك[٣] قول رسول الله – صلى عليه وسلم: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت "[٤].

وقول الشاعر:

أو حرةٌ عَيْطَلٌ فتحاء مُجْفَرةٌ دعائمَ الزَّوْرِ نعمتْ زَوْرقُ البَلَدِ[٥]

والاعتراض على ذلك بنحو (ربت) و(ثمت) و(لات) فاسد؛ لأن التاء في هذه لتأنيث الحرف نفسه بخلاف التاء في (نعمتْ) و(بئستْ) فهي لتأنيث الفاعل , التاء اللاحقة للحرف تكون متحركة بخلاف اللاحقة للفعل فتكون ساكنة[٦].

الثاني : اتصال ضمائر الرفع بهما . فيما حكاه الكسائي – في قولهم : الزيدون , وما حكي عن العرب حكمه حكم قولنا : الرجلان قاما والرجال

الثالث : الإضمار فيهما في نحو: نعم رجلاً زيد, ونعم غلامًا غلامك, والإضمار لا إلا في الأفعال[٨].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢ , اللباب ١٨٠/١ , مسائل خلافية في النحو /١١٨ .

(٢) شرح المقدمة لابن بابشاذ /٣٤٣ , شرح اللمع للواسطي /١٨٨.

(٣) يراجع الاستدلال بالحديث في: توجيه اللمع /٣٨٨ , أوضح المسالك ١/ ١١،١٢.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن كتاب الطهارة باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ١٣٩/١ ح (٣٥٤) ، وأخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ٣٦/٢ ح (٤٩٧).

(٥) البيت من البسيط ، لذي الرمة في ديوانه /١٢٦ برواية (ثبجاء) موضع (فتحاء) , معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١, البيان في شرح اللمع /٤٧٢ , شرح المفصل ١٣٦/٧, وبلا نسبة يراجع عجزه في: شرح اللمع للواسطي /١٨٨ , المرتجل /١٩ , ١٣٧.

(٦) الإنصاف ١٠٧/١ , المتبع ٥٤٦/٢ , اللباب ١٨٠/١ , التبيين /٢٧٥ .

(٧) المرتجل /١٣٦ – ١٣٧ , الإنصاف ١ / ١٠٤, توجيه اللمع /٣٨٨ .

(٨) التبصرة ٢٧٥/١ , شرح اللمع لابن برهان ٤١٧/٢ , المرتجل /١٣٦ , الإنصاف ١٠٤/١ , شرح المفصل ١٢٧/٧ , شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢ , شرح التسهيل ٥/٣ .

وبعد عرض الخلاف وحجج كلا الفريقين ومناقشتها والرد عليها فإن الرأي بالقبول هو الرأي القائل بفعلية نعم وبئس؛ إذ تبين قوة أدلته وسلامتها, القول الآخر؛ ولأن القول بالاسمية لا يجعل لرفع ما بعدهما وجه إلا بتكلف[١].

الاعتراض العاشر

تنكير عطف البيان ومتبوعه

وجاء هذا في معرض حديثه عند تفسيره لقوله تعالى: (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ إِبْرَاهِيمَ)[١] حيث ذكر أوجهًا في إعراب "مقام إبراهيم" فقال: "الوجه إبراهيم" عطف بيان، قاله الزمخشري ورد الشيخ....، وحكم عطف البيان حكم النعت فيتبعون النكرة النكرة والمعرفة المعرفة وتبعهم في ذلك وأما البصريون فلا يجوز عندهم إلا أن يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا شيء أورده الكوفيين مما يوهم جواز كونه عطفاً جعله البصريون بدلاً للكوفيين" [٢] .

ويبدو مما سبق أن السمين رد قول الكوفيين الذين يجوزون مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، واستند في اعتراضه على عدم قيام أدلتهم في ذلك لاختلاف بين النحاة في مجيء عطف البيان ومتبوعه معرفتين كقول الشاعر: أَقْسَمَ باللهِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ ما مَسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ [٣]

فـ "عمر" عطف بيان لـ "أبي حفص" وهما معرفتان، وهذا محل اتفاق الفريقين ولكن الاختلاف حاصل في تنكير عطف البيان ومتبوعه، ولذا فقد

(١) شرح الكافية للرضي ٢٦٣/٥ .

(١) سورة آل عمران / ٩٧.

(٢) الدر المصون ٨٠/٧.

(٣) البيت من الرجز، هو لعبد الله بن كيسبة في خزانة الأدب ١٥٤/٥، وبلا نسبة في: شرح الكافية ٣٣١/١، أوضح المسالك ٣٢/٣، شرح ابن عقيل ٢١٩/٣، شرح الأشموني ١٢٩/١.

المفسرون في إعراب "مقام إبراهيم" من قوله تعالى: "فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ على أوجه:

أحدها: أن قوله "مقام إبراهيم" عطف بيان.

ورد عليه من جهة تخالفهما تعريفاً وتنكيراً، إذ إن الكوفيين يعطون حكم النعت من حيث التعريف والتنكير، فيتبعون النكرة النكرة الفارسي في ذلك، وأما البصريون فلم يجوزوا إلا أن يكونا معرفتين، ولا نكرتين، يقول أبوحيان ردا على الزمخشري: "قوله: مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين، فلا يلتفت إليه"(٤).

الثانى: أن قوله "مقام إبراهيم" خبر مبتدأ مضمر، تقديره: أحدها مقام إبراهيم.

الثالث: أن "مقام إبرهيم" بدل من "آيات"، وهذا الوجه جائز عند الكوفيين. أما البصريون فلأنهم يبدلون من النكرة مطلقاً، وأما بشرط الوصف، وقد وصفت النكرة هنا وهي "آيات" المبدل منها بـ "بينات"

وقد قرأ أبيّ وعمرو وابن عباس وأبو جعفر ومجاهد: "آية بينة" وخرجت هذه القراءة نفس التخريج الأول.

وقد رجح أبو حيان والسمين الوجه الثانى ولم يعللا ويبدو أن العلة من ترجيح هذا الوجه هو عدم مخالفته للصناعة النحوية والمعنى كذلك لأيأبالهالوجهان الآخران فلم يخلوا من اعتراضات من حيث الصناعة، وقد وقفنا على الاعتراض الوارد على الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري الاعتراض على الوجه الثالث الذى يقوله ببدلية "مقام" من "آيات" أن النحويين نصوا على أنه متى ذكر جمع لا يبدل منه إلا ما يوفى بالجمع، بالجمع وجب القطع عن البدلية، إما إلى النصب بإضمار فعل، وإما إلى

(٤) البحر المحيط ٢٧٢/٣.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣٩٥/١، التبيان في إعراب القرآن ١ /٢٨١، البحر المحيط ٢٧٢/٣، الدر المصون ٨٠/٧.

(٢) الدر المصون ٨٠/٧.

محذوف الخبر، وفي الآية الكريمة لم يذكر بعد الآيات إلا شيئان: المقام فكيف يكون بدلا؟

وقد أجيب عنه بأن أقل الجمع اثنان كما ذهب إليه بعضهم، قال "ويجوز أن يراد فيه آيات مقام إبراهيم وأمن من دخله؛ لأن الاثنين نوع من كالثلاثة و الأربعاء"[٣].

ولما كان الوجه خالياً من الاعتراضات قلت برجحانه إلا أنه مما ينبغي الإشارة إليه أنه لا مانع من حمل الآية على التوجيه الأول والثالث لكنهما مرجوحان وقد أيد السماع ما ذهب إليه الزمخشري من إعراب "مقام" عطف بيان، يمكن أن يكون منه قوله تعالى:" أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ " [٤] فيمن نون كفارة وأما قوله تعالى: (وَيُسْقى مِنْ ماءٍ صَدِيدٍ) فـ "صديد" عطف بيان لـ"ماء"، يقول الزمخشري: "إن قلت ما وجه قوله تعالى "من ماء صديد"؟ قلت : "صديد" عطف لماء [١] ، وقوله تعالى: (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) فـ "زيتونة" عطف بيان لـ"شجرة"، وهما نكرتان[٢].

وقد وافق الكوفيين كثير من النحاة المتأخرين في جواز تنكير ومتبوعه، منهم ابن عصفور حيث ذكر أن عطف البيان قد يكون في عند شرحه لتعريف عطف البيان وإخراج محترزاته، وابن مالك حيث ضعف قول منع تنكيرهما فقال: "ويوافق المتبوع .. في التعريف والتنكير خلافاً لمن تعريفهما"[٤].

---

[٣] الكشاف ٣٨٨/١.

[٤] سورة المائدة / ٩٥.

(١) الكشاف ٥٤٦/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٣٠/٣.

(٣) شرح الجمل ٢٦٨/١.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٣/٢.

ونقل ابن عقيل في شرحه على التسهيل أن التزام تعريفهما نقله البصريين، وزاد صاحب البسيط أن البصريين قالوا: لا يكون إلا في بعضهم ذلك بالإعلام والكني والألقاب، وبعضهم جعله في المعارف مطلقاً، قال " و القياس كونه بالمعارف و النكر ات كمذهب بعض الكوف ي ين"(٥)

وعلل ابن مالك ذلك بأنه إذا كانت الحاجة داعية إليه في النكرتين أشد؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبينها من المعر فة بعطف الدبيان خلال مقتضى الدليل(٦).

وعطف البيان بمنزلة النعت في تكميل المتبوع على معناه، والنكرة المعرفة ؛ لأن المعرفة في الغالب مستغنية عن التكميل، والنكرة في الغالب إليه(٧) ، و قال في الألفية:

فَقَدْ يكُونَانِ مُنكَّرِيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

و استدل بما استدل به الكو ف ي ون من القرآن الكريم و ز اد ق ول الشاعر:

لَمْياءُ فِي فِتيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ كَالشَّمْس لَمَّا بَدَتْ أَوْ تُشْبِهُ الْقَمَرَا (١)

ف . "لعس" عطف بيان ل . "ح و ة".

وقد رد ابن الناظم في شرحه للألفية قول المانعين بكون عطف النكرة بقوله: "إن قولهم هذا ليس بشيء؛ لأن النكرة تقبل التخصيص

(٥) السابق ٤٢٤/٢.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٣.

(٧) شرح عمدة الحافظ ٥٩٥/٢.

(١) البيت من البسيط وهو لذي الرمة فى ديوانه / ٤٨، شرح التسهيل ٣٢٨/٣، وبلا نسبة فى المقرب ٢٤٤/١، لسان العرب (شنب) وروايته: ..... وفي اللِّثاثِ وفي أنْيابِها شَنَبُ .

المعرفة التوضيح به، نحو: "لبست ثوبًا جبة" [٢] ، وصححه ابن هشام [٣] [٤].

وبمثل ذلك قال أكثر المفسرين منهم الزمخشري [٥] حيث جعل "صديد" بيان لـ "ماء" وهما نكرتان، وكذلك رد الإمام الطبري الصديد في إعرابه على بيان عنه [٦]، وتبعهم على هذا الفخر الرازي [٧] و البيضاوي [٨].

وقد منع بقية البصريين تنكير عطف البيان ومتبوعه، ورأوا عدم معرفة تابعًا لمعرفة [٩]؛ لأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا المجهول[١٠]، أي: أن المقصود بعطف البيان الإيضاح والكشف، وذلك لا يحصل بالمجهول.

وليس قولهم هذا بسديد؛ لأن بعض الاسم يكون أخص من بعض، والأخص غير الأخص[١١]، أي: أن هناك من النكرات ما يدل على معنى أخص ما يدل عليه أخرى ولا يشك أن الأخص يبين الأعم[١٢].

وأوجب البصريون فيما استدل به الكوفيون البدلية على أن يكون [١]، فقالوا في "صديد" بدل من "ماء"[٢] إن اعتبر جامداً، أو نعت إن اعتبر

(٢) شرح الألفية لابن الناظم / ٢٠٢.
(٣) شرح ابن عقيل ٢٢٠/٣.
(٤) الهمع ١٢١/٢.
(٥) الكشاف ٥٤٦/٢.
(٦) جامع البيان ١٩٥/٧.
(٧) مفاتيح الغيب للرازي ٢٣٥/٥.
(٨) أنوار التنزيل ٨٦/٣.
(٩) الارتشاف ٦٠٥/٢.
(١٠) حاشية الصبان ٨٦/٣.
(١١) التصريح ١٣١/٢
(١٢) عدة السالك ٣٤٨/٣.
(١) ائتلاف النصرة / ١٠١.
(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن ١٥٦/٢.

الصد، أي المنع من الشرب، كأن ذلك الماء لمزيد قبحه مانع من شربه[٣]، وذهب عطية إلى ترجيح كونه نعتاً[٤] ، كما صحح الزبيدي مذهب البصريين [٥].

ومن ثم فالراجح ما ذهب إليه الكوفيون من أنه ليس شرطاً في عطف البيان ومتبوعه أن يكونا معرفتين، وذلك لأمور:

١- ما يعضده من شواهد القرآن الكريم.

٢- موافقة كثير من النحاة والمفسرين لهم.

٣- النكرة أشد احتياجاً إليه من المعرفة؛ لأنها يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يذهما.

وما علل به البصريون المنع بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين، فقد أجيب عنه بأن بعض النكرات أخص من بعض، والأخص الأعم [٦]

(٣) روح المعاني ٢٠٢/١٣.

(٤) المحرر الوجيز ٣٣١/٣.

(٥) ائتلاف النصرة / ١٠١.

(٦) حاشية الصبان ٨٦/٣.

الاعتراض الحادي عشر

عمل " أن" المصدرية محذوفة من غير بدل

تعرض السمين لعمل "أن" عند تفسيره لقوله تعالى :" وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ " [١] حيث قال :" وفي إعراب لا تعبدون" ثمانية أوجه .. يكون على تقدير حذف حرف الجر وحذف "أن" , والتقدير :أخذنا ميثاقهم تعبدوا ، أو بأنلا تعبدوا ، فحذف حرف الجر لأن حذفه مطرد مع "أنَّ" و"أنْ" حذفت "أن" فارتفع الفعل بعدها ، ونظيره قول طرفة:

أَلاَ أَيُّهَذا اللائِمِي أَحضُرَ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدِي

وحكوا عن العرب :" مُرْهُ يحفرَها" , أي: بأنْ يحفرَها , والتقدير :على أن أحضرَ، يحفرَها, وفيه نظر , فإن إضمار "أَنْ"لا ينقاس ، إنما يجوز في مواضع عدَّها وجعلوا ما سواها شاذا قليلا , وهو الصحيحخلافا للكوفيين , وإذا جواز النصب والرفع ، وروي :" مُرْهُ يحفرها" و"أحضر الوغى" بالوجهين يظهر من النص السابق أن السمين لم يرتض رأي الكوفيين في جواز حذف "أن" وبقاء عملها على الإطلاق وخطأهم في ذلك معتبرا رأيهم مخالفا للمقصد والمشتهر بين النحويين أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها، كما تعمل فيها الحروف الناصبة الأفعال أقوي في ذلك، ولذا كان الأصل أنلا يعمل في الأفعال شيء؛ لأن يكون إلا بعامل ، فإذا جعل لها عوامل تعمل فيها لزم أن يجعل لعواملها لعوامل عواملها إلى ملا نهاية[٣] .

لهذا فإن الأفعال في أصل وضعها لا يدخلها إعراب إلا المضارع ، إذ يقع موقعها ويؤدي معانيها، فيُرفع ويُنْصب ويُجزم، ولما كان الأصل أنلا

(١) سورة البقرة /٨٣.

(٢) الدر المصون١/٤٥٩-٤٦٠.

(٣) المقتضب ٤/٨٠ , الإنصاف ٢/ ٥٦٢.

الأفعال شيء لزم إذا عمل في المضارع نصب أو جازم أن لا يحذف ، لكن نصب المضارع الحذف، خاصة في (أنْ) المصدرية ، ومن هذا ورد قول ابن حصينة :

وَرِثُوا الفَخرَ قَبلَ أَن يُخلَق الفَخ رُ وَجادُوا مِن قَبل يُعرفُ جُودُ (١)

ويقول أبو العلاء في هذا : " (ويعرف جود) إذا رويت هكذا جاز في (يُعرف) النصب والرفع ، فالرفع على ما يجب بالمضارع ، والنصب على إضمار (أن) والبصريون لا يختارون النصب في قول طرفة :

أَلا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي (٢)

وحكى المازني عن قطرب عن أبيه ، أنه سمع العرب تنصب (أحضر) في الأبيت(٣).

وإنما استضعف النحويون حذف (أنْ) المصدرية للعلة المذكورة قبل , وقد شرط النحاة في ذلك أن لا يكون عملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار للاسم والجازم للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل هشام (٤) .

و(أنْ) المصدرية في عملها في المضارع النصب ضعف من وجهين :

الأول: أن الأصل أن لا يعمل في الفعل شيء .

الثاني: أنها عملت النصب لأنها أشبهت (إنَّ) الناسخة الثقيلة من أوجه: أولها: أن لا تلفظها كلفظها إلا في التشديد.

ثانيها: أنها مختصة بالأفعال ،كما أن تلك مختصة بالأسماء .

---

(١) البيت من بحر الخفيف , وقاله ابن أبي حصينة في مدح آل مرداس ، وهو في الديوان ١٥٠/١ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو لطرفة في ديوانه / ٤٦ ، الكتاب ٩٩/٣ ، مجالس ثعلب ٣١٧/٢ ، المقتصد ٧٩/١ ، ١٠٥٩/٢ ، الأمالي الشجرية ١٢٣/١ ٢٠٩/٣ ، الإنصاف٥٦٠/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/٢ ، شرح التسهيل ٥٠/٤ ، المساعد ١٠٩/٣ ، الخزانة ١١٩/١.

(٣) شرح ديوان ابن أبي حصينة ١٥١/٢ , إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٦٣٠/٢ ، الشعر للفارسي / ٤٣٩.

(٤) المغني / ٥٧٣ .

ثالثها : أنها والفعل بعدها مصدر كما أن تلك ومعمولها مصدر، وكل منهما معمولة لغيرها(٥).

والفرق بينهما أن الخفيفةلا يعمل فيها إلا الفعل الذي وقوعه غير متحقق، وأحببت) و (أردت) ؛ لأنها لمحض الاستقبال ، والثقيلةلا يعمل فيها إلا فعل ومع هذا الضعف حذفت (أنْ) المصدرية قبل المضارع، واختلف فيه من وجهين الأول: من ناحية جواز الحذف. حيث ذهب جماعة من متأخري النحاة لا يجوز حذف (أنْ)لامع العمل ، ولامع الرفع(٢).

وذهب جماعة إلي جواز الحذف لكن مع رفع المضارع، وهو مذهب وظاهر مذهب ابن مالك (٤) الذي قال: "وهذا الحذف في (أنْ) نادر، ولكنه غير قياساً على حذف (إنَّ) فإنهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ" ومع فالنصب عنده قد يجوز، فقد علل حذف (أنْ) المصدرية من خبر (كاد) مع نصب المضارع فقال: "لأن العملالايحذف، ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته" (٥).

وبعضهم أجاز الحذف لكن لدليل يدل على المحذوف فنحو: (يعجبني ويضبَ) بنصب المضارع على أن النصب (أنْ) المحذوفة، هذا الحذف حسن، من عطف الفعل على الاسم، إذ بتقدير أن المحذوف من الكلام هو (أنْ) الكلام لعطف الاسم على الاسم(٦).

ومن هذا أيضاً أن يكون في الكلام مثلها، فيحسن الحذف (٧)، كالبيت

(٥) أسرار العربية /١٧٠، اللباب ٣٠/٢، توجيه اللمع لابن الخباز /٣٥٧ .

(١) توجيه اللمع لابن الخباز / ٣٥٧ .

(٢) أوضح المسالك ١٧٨/٤ ، شرح الأشموني ٣١٥/٣.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٣ ، ٤٧٤/٢ ، الهمع ٣٢٣/٢ ، شرح الأشموني ٣١٥/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٥٠/٤ ، شرح الأشموني ٣١٥/٣ .

(٥) شواهد التوضيح /١٠٢ .

(٦) الموجز لابن السراج /١٢١ , المقتصد للإمام عبد القاهر ١٠٨٥/٢.

(٧) شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٢٩٥ ، الشعر للفارسي /٤٣٩ ، اللباب ٤٨/١, ٢٤٥/٢ ، الخزانة ١٢٠/١ .

أَلا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

ومن هذا حذف (أنْ) بعد (قبل) و (قُبيل)؛ لأنها لازمة الإضافة، وحكم الإضافة أن تكون إلى الأسماء، وذلك كقول الشاعر:

انْظُرَا قَبْلَ تَلُوْماني إِلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقا فالمُنْحنِي [٨]

فإذا أُضمر (أنْ) في البيت ، فكأنه قال (قبل لومكما) ويجوز أن يكون أضاف (قبل) إلى الفعل ؛ لأنها ظرف، والظروف تضاف إلي الجمل وإنما حذفت النون من (تلوماني) تخفيفاً.

وبعضهم ينظر إلي المصدر المنسبك من (أنْ) والفعل ، فإذا كان في محل رفع فإن الخلاف يكون قليلاً، ولاسيما إذا كان فاعلاً, ولعل ذلك ؛ لأن الرفع يكون في العُمد ، والتصرف فيها قليل, بخلاف النصب.

الثاني: من ناحية الحكم الإعرابي للمضارع بعد الحذف. حيث اختلف في الإعرابي للمضارع بعد حذف (أنْ)، فذهب الكوفيون [١] إلي أنها تعمل من غير بدل، واحتجوا عليه بالقياس على عوامل الأسماء، ورده العكبري قياس فاسد؛ لأنها أقوى منها، ولو جاز مثل ذلك لجاز (يضربْ زيد) وأنت (لِيضربْ زيد)"[٢].

كما احتجوا بمذهب البصريين في جواز الحذف بعد الفاء في جواب والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وكذلك بعد الواو واللام و أو و هاهنا . ورد هذا البصريون بأن هذه الأحرف دالة على (أنْ) المحذوفة ،

(٨) البيت من بحر الرمل ، وهو في المنصف ٢/ ٣٣٧ غير منسوب .

(١) ينظر مذهب الكوفيين في : الأمالي الشجرية ٢٠٩/٣ ، الإنصاف ٥٥٨/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٧ ، شرح التسهيل ٥٠/٤ ، شرح الكافية للرضي ٨٠/٤ ، رصف المباني / ١١٣.

(٢) اللباب ٣٢/٢ .

(٣) الخلاف في ناصب المضارع بعد هذه الأحرف في : الإنصاف ٥٥٥/٢- ٥٥٨ ، شرح المفصل ٧ / ٢١ ، شرح الكافية للرضي ٥٤/٤.

ما لم يحذف ، بخلاف الذي معنا[٤].

وأما أقوى ما احتج به الكوفيون فهو كثرة المسموع من حذف (أنْ) المضارع بعدها وقد وردت طائفةمما يصح الاستشهاد به نثراً وشعراً، من هذا سبحانه: "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ "[٥] في قراءة عبدالله بن ، بنصب(لا تعبدوا) بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه: (أنلا تعبدوا إلاالله) فحذف (أنْ) وبقي الفعل على ما كان عليه،[٦] قال المبرد فيما كان على مثل هذا: "كل ما العربية فهو يعمل عمله مظهراً "[٧]، ومثله قال الفارسي : "وحذف (أنْ) كثر, وما كثر كثرته لم ينبغ إحالته" [١].

وقراءة ابن مسعود هذه يمكن تخريجها على أن(لا) قبلها ناهية, فاللفظ خبري الإنشاء[٢].

ومن هذا أيضاً قوله سبحانه "قُلْ أَفَغَيْرَ اللّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ" [٣] في

(٤) الإنصاف ٥٧٠/٢.

(٥) سورة البقرة /٨٣ ، وانظر هذه القراءة في: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه / ١٥، القرطبي ١٣/٢ ، البحر المحيط ٤٥٦/١.

(٦) الإنصاف ٥٦٠/٢.

(٧) المقتضب ١٣٤/٢ .

(١) الشعر/ ٥٣٧ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٥٣/١ , المحرر الوجيز ٣٣٦/١ , الإنصاف ٥٦٤/٢ ، ٥٦٥ ، البحر المحيط ٢١٨/٩ . وورد في البرهان للزركشي ٣٤٧/٣- ٣٤٨ : " قوله :" إذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله" فإن ضمن لا تعبدون معنى لا تعبدوا بدليل قوله بعده للناس حسنا عمر وبه يزول الإشكال في عطف الإنشاء على الخبر لكن إن كان حسنا معمولا لأحسنوا فعطف قولوا عليه أولى لاتفاقهما لفظا ومعنى وإن كان التقدير ويحسنون فهو الذي قبله والعطف على القريب أولى وقيل تعبدون أبلغ من صريح النهي لما فيه من إيهام أن المنهي يسارع إلى الانتهاء فهو مخبر النبي عنه " .

(٣) سورة الزمر /٦٤ .

قرأ بنصب (أعبدَ) [٤] فلما حذفت (أنْ) بقي الفعل على ما كان عليه .
وحذف (أنْ) قبل المضارع (أعبد) هو أحد تخريجين لسيبويه في توجيه نصب (غير)[٥] من ضعف ،من جهة أن التقدير عليه " أفغير الله تأمروني أن أعبدَ) فتنصب (غير) (أعبد) و (أعبد) على هذا التوجيه في صلة (أنْ) ، وما بعد (أنْ)لا يجوز أن قبلها ،لامتناع تقديم الصلة أو شئ منها على الموصول.
وقول سيبويه بحذف (أنْ) على ما فيه من ضعف ، ومع أنه لا ضرورة ملجأة التقدير ؛ إذ إنه يمكن أن يخرج على أن نصب (غير) في الآية بـ. (أعبد) لغو، كقولهم : هو يقول ذلك بلغني ، فـ. (بلغني) لغو ، فكذلك (تأمروني) الأول والأقوى لسيبويه[١] والتقدير عليه: (قل أعبد غير الله فيما تأمروني) سيبويه المذكور أولاً يدل على أنه يجيز حذف (أنْ)من غير ضرورة مُلِحَّة ،

(٤) مختصر شواذ القراءات لابن خالويه / ١٣٢، الكشاف ١٤١/٤، تفسير القرطبي ٢٧٦/١٥، البحر المحيط ٢١٨/٩، دراسات لأسلوب القرآن القسم الأول ٤١٤/١. وورد في تفسير مجمع البيان للطبرسي ٨ / ٤١٢- ٤١٣ في قوله تعالى : " (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ) **غير** ينتصب على وجهين أحدهما: أعبد غير الله فيما تأمروننني والآخر: أن ينتصب بتأمروننني أي: أتامروننني بعبادة غير الله . فلما حذف أن ارتفع (أعبد) فصارت أن وصلتها في موضع نصب. ولا يجوز انتصاب (غير) بأعبد على هذا، لأنه في تقدير الصلة ، فلا يعمل فيما تقدم عليه . فموضع أعبد وأن المضمرة نصب على تقدير البدل من (غير)، كأنه قال : أبعبادة غير الله تأمروني. إلا أن الجار حذف كما حذف من قوله (أمرتك الخير). وصار التقدير بعد الحذف : أغير الله تأمروني عبادته . فأضمر المفعول الثاني للأمر. والمفعول الأول علامة المتكلم . وأن أعبد بدل من غير. ومثل هذا في البدل قوله : (وَما أَنْسانِيهُ إِلَّا الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) أي: ما أنساني ذكره إلا الشيطان. وأقول في بيانه وشرحه: إن تقديره كان في الأصل أفبعبادة غير الله تأمروننني ، ثم حذف الجار الذي هو الباء ، فوصل الفعل فنصبه ، فصار : أفعبادة غير الله تأمروننني . ثم حذف المضاف الذي هو عبادة ، وأقيم المضاف إليه الذي هو (غير) مقامه ، فصار: أفغير الله تأمروننني . ثم جعل (أعبد) الذي تقديره أن أعبده ، وهو في معنى عبادته ، بدلا من غير الله ، وبيانا للمحذوف الذي هو عبادة في قوله: أفبعبادة غير الله ، فصار مثل قوله تعالى (وَما أَنْسانِيهُ إِلَّا الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ). ومن قال إن قوله (أعبد) في موضع نصب على الحال ، فلا وجه لقوله . وأما على الوجه الأول ، وهو أن يكون غير الله منصوباً بأعبد ، فإنه يكون تأمروني اعتراضاً بين العامل والمعمول .

(٥) الكتاب ١٠٠/٣.

(١) المقتضب ٨٣/٢ ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٦٣٠/٢, السيرافي بحاشية الكتاب ١٠/٣، سر صناعة الإعراب ٢٥٦/١، ٢٥٧ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٣/٢ ٢.

يجيز سيبويه مع الحذف بقاء النصب؟ في كلام سيبويه ما يدل على أنه ففي تخريجه لنصب (أفعله)من قول الشاعر:

فلم أَرَ مثلَها خُبَاسةَ واحدٍ ونَهنَهتُ نفسِي بعدما كِدتُ أَفْعلَهْ [٢]

قال:" فحملوه على (أنْ) ؛ لأن الشعراء قد يستعملون (أنْ) هنا مضطرين وهذا التخريج لسيبويه يدلدلالة قاطعة على أنه يجوز عنده حذف (أنْ) وبقاء عملها ؛ لأن هذا التأويل الذي ارتكبه فيهضرورة بدخول (أنْ) في خبر هذه الضرورة قال سيبويه بالحذفمع بقاء النصب ،مع أنه يمكن تخريج الفتحة أفعله) بتخريجات أُخَر, أقوي منها كالذي قاله المبرد: الأصل (أفعلها) ثم ونقلت حركة الهاء لما قبلها [٤] أو أن الأصل (أفعلنه)كما حكي الأعلم التوكيد الخفيفة المتصلة بالفعل [٥].

ومما سمع فيه حذف (أنْ) وبقاء عملها قول العرب: (مره يحفرها) [٦]، وقولهم تمثل فيه حركة الإعراب دوراً مهماً, فالرفع جائز في المضارع هنا من من ناحية الاستئناف ، والثانيمن ناحية الحال ،كأنه قال : (مره حافراً لها) .

ويجوز فيه الجزم من جهة أنه واقع في جواب الشرط المقدر، تأمره يحفرها) أما النصب ، فعلى تقدير (أنْ) المحذوفة [٧].

ففي نحو هذا المثال يتعين إذا قدر حذف (أنْ) أن يبقى عملها ؛ لنحو هذا السبب .

---

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو لـ عامر بن جوين الطائي ، والبيت في الكتاب ٣٠٧/١ ، الإنصاف ٢ /٥٦١ ، أمالي السهيلي /٨٤ , المقرب ٢٧٠/١، شرح التسهيل٥٠/٤ , شواهد التوضيح /١٠١ ، الارتشاف ٢٤٢٠/٥ ، رصف المباني / ١١٣.

(٣) الكتاب ٣٠٧/١ .

(٤) ينظر قول المبرد في : الإنصاف ٦٧٥/٢ ، المغني / ٦٠٥ .

(٥) السيرافي بحاشية الكتاب ٣٠٧/١ .

(٦) المقرب ٢٧٠/١، الارتشاف ٢٤٢٠/٥ , المساعد ١٠٩/٣ ، الهمع ٣٢٣/٢ .

(٧) انظر هذه الأوجه في : الكتاب ٩٩/٣ ، المقتضب ٨٢/٢.

ومن المسموع أيضاً قول العرب : (خذ اللص قبل يأخذَك) بنصب المضارع [١].

هذا بعض ما سمع عن العرب نذراً مما حذفت فيه (أنْ) وبقي عملها، وكما سمع في النثر سمع في الشعر، ومن هذا الرواية السابقة عن قطرب عن المازني عن أبيه بنصب (أحضر) بعد حذف (أنْ) في قوله: * أَلا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى * البصريون هذه الرواية بأن المسموع عندهم رواية الرفع ، بالنصب فهو محمول على التوهم ، توهم أنه أتي بـ (أنْ) فنصب ، على [٢].

وقول البصريين هذا ليس بقوي ، فإن القول بالتوهم ليس بقوي, وليس أقوي من القول بحذف (أنْ) وبقاء عملها .

كذلك ورد عن العرب قول الشاعر ، وقد سبق * ونَهنَهتُ نفسِي بعدما كِدتُ أَفْعَلَهْ *

وقد رده البصريون كسابقه بأن النصب فيه على التوهم بذكر (أنْ)، أو أن الأصل (أفعلها) فحذف الألف ، وألقي فتحة الهاء على ما قبلها ، أو أن الأصل (أفعلنه) فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة ، وقد سبقت هذه التخريجات , ولكن الأقرب منها القول بحذف (أنْ) وبقاء عملها ، خاصة أن ثمة نظائر سمع فيها حذف (أنْ) وبقاء عملها ، ومالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه أدلة الكوفيين أما أدلة البصريين ، فتعتمد أساساً على القياس , عوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل ، وكما أن المشددة لا تعمل مع الحذف ، فينبغي أن لا تعمل (أنْ) المخففة إذا حذفت ؛ لأنها منها , وقد عملت (أنْ) بالحمل على (إنَّ) ، فإذا لم تعمل هذه لم تعمل تلك [٣].

---

(١) مجمع الأمثال ٢٦٢/١, وهو برواية (خذ اللص قبل أن يأخذك) , و لا شاهد , وقد ورد المثل برواية الشاهد في : مجالس ثعلب ٣١٧/١ , شرح التسهيل /٥٠ , شرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣ , شواهد التوضيح / ١٥٥ , الارتشاف ٥/ ٢٤٢٠ , الهمع ٣٢٣/٢ ..

(٢) الإنصاف ٢/ ٥٦٥ , وراجع في العطف على التوهم :الضرائر للألوسي /٢٧٧ , البيان في روائع القرآن للدكتور: تمام حسان /٤٣٠.

(٣) الإنصاف ٥٦٢/٢ ـ ٥٦٣ ، اللباب ٣١/٢ .

ويدل لضعف (أنْ) المصدرية أنها قد تهمل مع عدم الحذف [٤]، ومن هذا قول

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيحَكُمَا مِنَي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا [١]

ومع أن هذا البيت فيه توجيهات أُخر [٢] لكن على الرفض بأن (أنْ) في فإنه لا ينفي أن (أنْ) قد تحذف ويبقى عملها ، فما ورد من المسموع أقوى من ،كما أن إهمال (أنْ) مع بقائها ليس كثيراً ،ككثرة حذف (أنْ) وبقاء عملها .

ولكن إذا حذفت (أنْ) فهل بقاء النصب ولجب أو جائز؟ وهل يُذهب الرفع بعد الحذف معنى (أنْ)؟

قال ابن جني : " على أن حذف (أنْ) قد كثر في الكلام حتى صار كلا حذف [٣]"

الرضى : "تضمر (أنْ) في غير المواضع كثيراً " [٤].

وحذف (أنْ) ظاهرة منتشرة ومستمرة في العصور المختلفة ، وإن لم تكن احتجاج وهي سنة من سنن العرب كما يقول الثعالبي [٥] ،ويبدو أن حذف (أنْ) قد حتى ارتكبوه في خبر (عسى) مع أنه خلاف الأصل [٦] وأشار ابن السراج

([٤]) الإنصاف ٥٦٣/٢ .

([١]) البيت من بحر البسيط ، ونسب في الخزانة ٤٢٠/٨ ليزيد بن مفرغ ، ومجهول القائل في مجالس ثعلب ٣٢٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١ ، شرح المفصل ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، شرح الكافية للرضي ٣٥/٤ , شرح الأشموني ٢٨٧/٣ . وفي اللسان مادة (أنن) : " قال ابن جني: سألت أبا عليّ،رحمه الله تعالى، لِمَ رَفَع تَقْرآنِ؟ فقال: أَراد النون الثقيلة أَي أَنكما تقْرآن؛ قال أَبو علي: وأَوْلى أَنْ المخففة من الثقيلة الفعل بلا عِوَض ضرورة، قال: وهذا على كل حال وإن كان فيه بعضُ الصَّنعة فهو أَسهلُ مما ارتكبه الكوفيون، قال: وقرأْت على محمد بن الحسن عن أَحمد بن يحيى في تفسير أَنْ تقْرآنِ، قال: شبَّه أَنْ بما فلم يُعْمِلها في صِلَتها، وهذا مذهب البَغْداديّين، قال: وفي هذا بُعْدٌ، وذلك أَنَّ أَنْ لا تقع إذا وُصلت حالاً أَبداً، إنما هي للمُضيّ أَو الاستقبال نحو سَرَّني أَن قام، ويُسرُّني أَن تقوم" .

([٢]) انظر هذه التوجيهات في : شرح الكافية للرضي ٣٥/٤ ، شرح الأشموني ٢٨٧/٣ .

([٣]) سر الصناعة ٢٥٦/١ .

([٤]) شرح الكافية للرضي ٨٠/٤ .

([٥]) فقه اللغة / ٢٣٥ , ٢٣٦ .

([٦]) انظر هذا في :الضرائر لابن عصفور / ١١٨ , موارد البصائر لفرائد الضرائر /١٦٣.

الحذف مطرد في لهجة لبعض العرب [٧].

وقد قام أ/محمد عبد الغني حسن عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعمل جزئي لحذف (أنْ) من الشعر في عصور مختلفة ، اتضح من خلاله أن الحذف الاستعملات العامية له أصل في العربية [٨]، وكذلك قام أ/ عبد العليم فوده الأصول بالمجمع باستقراء أوسع من سابقه شمل القرآن الكريم والحديث الشريف ، وكلام العرب نثراً وشعراً في عصور الاحتجاج وغيرها, وخلص حذف (أنْ) ظاهرة لغوية مستمرة [١] .

على أنه ينبغي أن يلتفت إلي أنه ليس كل أسلوب يجوز فيه حذف (أنْ) ، لزيد يقومُ) يجوز كما قال ثعلب [٢] ، وكذلك ما ورد عن العرب من قولهم أمر : (تصنعَ ماذا) و (تفعلَ ماذا) على تقدير: (تريد أن تصنع ماذا) ، ومثل الأسلوب يجوز فيه النصب ، أما نحو: (تريد ماذا) فلا يجوز فيه إلا الذي يجلب معنى (أنْ) الناصبة ليس في قوله : (تريد) إذلا يستقيم أن يقال : تريد [٣] .

القياس والسماع ذهب جماعة إلي أن حذف (أنْ) شاذ , وهو غير جائز لا مع الرفع ولا مع النصب [٤].

وذهب الأخفش وجماعة إلي أن الحذف جائز ، لكن مع رفع المضارع عليه ، ومذهب الكوفيين جواز الحذف مع بقاء العمل ، والقياس عليه بخلافهم. وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة برأي من أجاز الحذف ، لكنه

---

(٧) الموجز لابن السراج /٦٠ , وراجع : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني /١٨٤ - ١٨٥.

(٨) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عدد ٤٣ /٥٠ - ٥١ .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية عدد ٦١ / ١٤١ - ١٤٦ .

(٢) مجالس ثعلب ٣١٧/٢ .

(٣) الروض الأنف ١٦٨/٢ .

(٤) أوضح المسالك ١٧٨/٤ , التصريح ٢٤٥/٢ ، شرح الأشموني ٣١٥/٣ .

حق المضارعمن حيث النصب أو الرفع بعد الحذف [٥].

والحق أن حذف (أنْ) لكثرته في الكلام ينبغي جواز القياس عليه ، أما نصب المضارع أو رفعه ، فأمر راجع إلى إرادة المتكلم نفسه كما سبق.

على أن هناك بعض الأساليب التي يجب فيها نصب المضارع إذا أريد معنى (أنْ) مثل: (مره يحفرها) ، وهناك أساليب يجب فيها رفع المضارع ،كما في نحو: (تريد ماذا).

(٥) مجموعة القرارات العلمية للمجمع في خمسين عاماً /١٤٧ .

الاعتراض الثاني عشر
تقديم جواب الشرط على الأداة

رد السمين رأي الكوفيين القائل بجواز تقديم جواب الشرط في عن قول الله تعالى:" فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ " [١] حيث قال :" كُنتُمْ صَادِقِينَ " شرط جوابه محذوف أي: إن كنتم صادقين فأنبئوني ، يرون أن الجواب هو المتقدم، وهو مردود بقولهم : أنت ظالم إن فعلت ، ج و ابا لـ وجبت الفاء معه ، كما تجب معه متأخرا" [٢].

فالظاهر من النص السابق أن السمين ردَّ قول الكوفيين والمبرد في تقديم جواب الشرط ، فالأصل – عنده – في بناء جملة الشرط أن تتقدم الأداة ويتلوها فعل الشرط وجوابه مستدلاً لكلامه بقول العرب : أنت ظالم إن فعلت ؛ لأنه لـو كان جو ابًا لـ وجبت الفاء معه ، كما تجب معه متأخرًا.

وما عزاه السمين إلى الكوفيين والمبرد عزاه السيوطي[٣] إلى ذكر أنهم يقولون بجواز التقديم مطلقاً سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا نحو: قمت، وأقوم إن قمت.

وحكاية السمين هذا الرأي عن المبرد يبدو منها أن المبرد لم يضع شرطًا وبالرجوع إلى المقتضب وجدته وضع شرطاً لذلك وهو كون الشرط فعلاً ماضيا يقول : " أما ما يجوز في الكلام فنحو : آتيك إن أتيتني ، وأزورك إن القائل : أتعطيني درهماً؟ فأقول : إن جاء زيد ، وتقول أنت ظالم إن فعلت الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب؛ لأن (إن) لا تعمل في وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء "

(١) سورة البقرة /٣١.
(٢) الدر المصون ٢٦٤/١.
(٣) الهمع ٥٦٠/٢.
(٤) المقتضب ٦٦/٢.

ومما احتج به لهذا المذهب بالإضافة إلى قول العرب الذي استدل به السمين قول الشاعر :

فلمْ أرْقِهِ إنْ ينجُ منها وإنْ يمتْ فطعنةُ لا غسّ ولا بمغمِّر [٥]

فاقتران المتقدم بالفاء دليل على أنه الجواب [١] .

ورده ابن جني بأن الفاء متعلقة بما قبلها أو زائدة، فكأن التقدير: لم أرقه إن ينج منها، والمتقدم هو دليل الجواب؛ لأن (لم افعل) نفي (فعلت)، وقد أنابوا (فعلت) عن جواب الشرط وجعلوه دليلاً عليه في قول الشاعر حَكَم الوارِثَ عن عبد الملك أوديتُ إن لم تَحْبُ حَبْوَ المعتنك [٢]

أي: إن لم تحب أوديت ، فجعلت أوديت المقدم دليلاً على أوديت هذه ووسمه ابن مالك بأنه ليس بشيء معللاً لذلك بأن تقدير معطوف عليه خير من الجزاء على الشرط وتصدير حرف العطف [٤].

هذا، وقد عزي هذا تارة إلى البصريين[٥]، وتارة إلى جمهورهم [٦] ، أكثرهم[٧].

(٥) البيت من الطويل لزهير بن مسعود في: النوادر /٢٨٣، اللسان (غسس) . و جاء بلا نسبة في: الخصائص٢ /٣٩٠ ، الإنصاف ٢/ ٦٢٦ ، شرح التسهيل ٤/ ٨٦ .

(١) شرح التسهيل ٨٦/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٦١١/٣.

(٢) البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه / ١١٨ برواية : فربما نجَّيتَ من تلك الدُّوَك أوْدَيْتُ إنْ لم تحبُ حبوَ المُعْتَنك .

وينظر: عجزه في اللسان (عنك) ، وبلا نسبة في الشعر ٤١٢/٢.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٩٠ -٣٩١ ، ونقل كلامه أبو البركات في الإنصاف ٢/ ٦٢٨ – ٦٣٠ دون أن ينسبه إليه .

(٤) شرح التسهيل ٨٦/٤.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٠٦/٥ ، شرح الأشموني ٢٣/٤.

وتلك النسبة غير دقيقة ؛ لأن المبرد ـ وهو من البصريين – جوز تقديم الجواب على أداة الشرط إذا كان الشرط فعلاً ماضياً.

ينظر: المقتضب ٦٦/٢ ، شرح التسهيل ٨٦/٤ ، الارتشاف ١٨٧٩/٤ ، المساعد ٣/ ٣٦٣.

وأما سيبويه فلم أقف على نص صريح في الكتاب يدل على أن المتقدم دليل الجواب لا الجواب ، وما وقفت عليه هو تجويز نحو: آتيك إن أتيتنى ، ومنع نحو: آتيك إن تأتني إلا في الشعر. الكتاب ٦٦/٣.

وهو مذهب ابن جني إذ يقول : " ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب أو قسما أو غير هما ؛ ألا تراك لا تقول : أقم إن تقم ، فأما قولك : أقوم إن قولك : (أقوم) ليس جواباً للشرط ولكنه دال على الجواب أي: إن قمت (أقوم) على (قمت) ، ومثله : أنت ظالم إن فعلت، أي: إن فعلت ظلمت، ودل قولك: أنت ظالم عليه" (٨) .

ومن خلال تلك الأمثلة التي ذكرها ابن جني يتضح أن فعل الشرط جاء ماضياً ، ولا يعني هذا امتناع تقديم دليل الجواب إذا كان فعل الشرط مضارعاً؛ لأنه جعل (فلم أرقه) في قول الشاعر:

فلمْ أرْقِهِ إنْ ينجُ منها وإنْ يمتْ فطعنةُ لا غسّ ولا بمغمّرِ

دليل على الجواب المحذوف (١) مع أن فعل الشرط جاء مضارعاً ، ولعله يقصر الشعر ؛ لأذني لم أقف على ما يدل على تجويزه في الذثر عنده .

وشرط الشلوبين (٢) أن يكون فعل الشرط ماضياً مبيناً أن جواب الشرط لا الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط ماضياً .

وشرط ذلك أيضا ابن مالك (٣) وابن هشام (٤) وقصرا مجيء قبل الشرط مضارعاً لغة الشعر ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فلمْ أرْقِهِ إنْ ينجُ منها وإنْ يمتْ فطعنةُ لا غسّ ولا بمغمّرِ

واحتج لكون المتقدم دليل الجواب ، وليس جواباً بأمور:

الأول : أن الجواب ثانٍ أبداً عن الأول متوقف عليه (٥) .

---

(٦) الارتشاف ١٨٧٩/٤ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٧.

(٧) الهمع ٥٥٩/٢.

(٨) الخصائص ٣٨٩/٢ – ٣٩٠.

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٠ -٣٩١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٥٢٢/٢.

(٣) شرح التسهيل ٨٧/٤ ، التسهيل ٢٣٨.

(٤) أوضح المسالك / ١٦٥

الثاني : أن أداة الشرط كأداة الاستفهام وما النافية لها صدر الكلام ، ولا فيما بعدها[٦].

الثالث : أن المتقدم جاء مجرداً من الفاء في نحو : أنت ظالم إن فعلت [٧] ، ولو كان لاقترن بها ، لأنه جملة اسمية . وأجيب بان الفاء لم تدخل ؛ لأنها لا تناسب الصدر ؛ خلف عن العمل ، ولا عمل مع التقديم [٨].

الرابع : أن الجار لا يجوز تقدم ما انجر به عليه ، فالأولى منع تقديم جازمة ؛ لأن الجار أقوى من الجازم ، فإذا امتنع مع الأقوى فامتناعه مع [٩] .

الخامس : أن المتقدم جاء منفياً بـ . (لم) متصلاً بالفاء في نحو :

فلمْ أرْقِهِ إنْ ينجُ منها وإنْ يمتْ فطعنةُ لا غسٍّ ولا بمغمِّر

وجواب الشرط إن كان منفياً بلم لا تصاحبه الفاء .

وأجيب بأن الزمخشري [١] أجاز دخول الفاء على الجواب المنفي بـ (لم) ، يكون التقدير في قوله تعالى : " فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ "[٢] : إن افتخرتم تقتلوهم.

السادس : أن المتقدم جاء مرفوعاً في نحو: أقوم إن قمت، ولو كان جواباً مرفوعاً [٣].

وأجيب بأنه رُفِع لضعف الحرف أن يعمل مؤخراً [٤] .

---

(٥) الهمع ٥٥٩/٢ .

(٦) التسهيل /٢٣٨ ، شرح التسهيل ٨٦/٤ ، شرح الكافية ١٠٦/٥ .

(٧) الفاخر ٥٩٠/٢ ، المساعد ١٦٣/٣ ، التصريح ٢٥٢/٢.

(٨) شرح الكافية ١٠٦/٥ ، التصريح ٢٥٣/٢

(٩) الخصائص ٣٩٠/٢.

(١) الكشاف ٢٠٧/٢، التصريح ٢٥٣/٢.

(٢) سورة الأنفال /١٧.

(٣) الفاخر ٢/ ٥٩٠ ، المساعد ١٦٣/٣.

(٤) شرح الكافية للرضي ١٠٦/٥ ، التصريح ٢٥٣/٢.

وذهب الفارسي [٥] إلى منع التقديم إن كان الجزاء ماضياً وتجويزه إن كان فيتمتع قمت إن قام زيد أو إن يقم ، ويجوز : أقوم إن قام زيد أو إن وعزى إلى الماازني [٦] القول بهذا أيضًا.

واحتُج له بأن في تقديمه ماضياً كثرة مخالفة الأصل ، فيخرج الماضي عن ظاهره الاستقبال ، ويخرج الجزاء عن أصله بالتقديم [٧].

وعزي إلى بعض البصريين [١٠] تجويز التقديم إن كان فعل الشرط ماضياً قمت ، أو كانا ماضيين نحو : قمت إن قمت .

والرأي الأولى بالقبول هو القول بأن المتقدم ليس جواب الشرط ، وإنما هو والقيلول الي أنوه بالجواب إنما كان مرجعه توهم أن المقصود حاصل وإن تقدم لكن حصول المقصود لا يكفي طالما دفعه القياس [٢] وخالف القواعد وبدا علل .

ويشترط لتقديم دليل الجواب أن يكون الشرط ماضياً إلا في ضرورة الشعر حينئذ كون الفعل التالي للأداة ماضيا [٣] . ناهيك عن قوة ما استدل به على ذلك وأما الاعتراضات الموجهة إليه فضعيفة ، لا يخفى ما فيها من التكلف .

([٥]) الشعر ٤١٢/٢ ، الارتشاف ٤ /١٨٧٩ ، المساعد ١٦٤/٣.

([٦]) الهمع ٥٦٠/٢.

([٧]) المساعد ١٦٤/٣ ، الهمع ٢/ ٥٦٠.

([١٠]) الارتشاف ٤/ ١٨٧٩

([١]) المساعد ٣/ ١٦٣.

([٢]) الخصائص ٣٩٠/٢.

([٣]) التصريح ٢/ ٢٥٣.

الاعتراض الثالث عشر
زيادة الأفعال

تعرض السمين لمسألة زيادة الأفعال عند تفسيره لقوله تعالى: "هَلْ أَن يُنَزِّلَ عَلَينَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاء"(١)، فأنكر قول الكوفيين بزيادتها وتبع مذهب حيث قال: وبهذه الأجوبة يستغنى عن قول من قال: "إن "يستطيع" زائدة" ، ينزل ربك؟ لأنه لا يزاد من الأفعال إلا "كان" بشرطين، وشذ زيادة غيرها عددتها في غير هذا الكتاب"، على أن الكوفيين يجيزون زيادة بعض حكوا: "قعد فلان يتهكم بي".وحكى البصريون على وجه الشذوذ "ما أصبح أمسى أد فأها" يعذون الدنيا.(٢)

من المتفق عليه بين النحويين أن الحرف يقع زائداً، ومن أمثلته: ما أحد، وقوله تعالى: "مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ"(٣).

أما الأسماء فالجمهور يرون أنها لا تزاد، وقد خالف في ذلك الأخفش، قوله تعالى: "فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ"(٤) إلى أن المعنى: اضربوا الأعناق، كما نفس زيد، تريد: زيدً ا(٥).

ورد الجمهور ذلك بأن "فوق" وضعت لمعنى خاص وهو الظرفية، فلا إدعاء زيادتها، ولكن المعنى: أنه أبيح لهم ضرب الوجوه وما قرب منها(٦).

(١) سورة المائدة / ١١٢.
(٢) الدر المصون ٤/٥٠٠-٥٠١.
(٣) سورة المائدة /١٩.
(٤) سورة الأنفال / ١٢.
(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٣١٩.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ١/٦٦٩.

وأما الأفعال فقد اتفقوا على زيادة "كان" في حشو، أي: بين شيئين، وأكثر ما يكون ذلك بين "ما" وفعل للتعجب، نحو: ما كان أحسن زيدًا، و زيدت بين الصفة و الموصوف في قول الشاعر:

في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيا التي وَجَبَتْ لَهم هُناكَ بِسَعْيٍ كان مَشكورِ [٧]

وبين المعطوف و المعطوف عليه ، كقول الشاعر:

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَباكَ بُحُورُها في الجاهِلِيَّة كانَ والإسلامِ[١]

وبين "نعم" و فاعلها ، كقول الشاعر:

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ[٢]

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: ولدت فاطمة بين الخُرْشُب عبس لم يوجد كان مثلهم[٣] .

ويرى جمهور البصريين أن غير "كان" من أفعال هذا الباب لا يزاد، فقد زعموا أن "أمسى وأصبح" تزادان كـ "كان"، وحكوا: ما أصبح أبردها أدفأها، يعنون: الدنيا، بزيادة "أمسى" و"أصبح" بين "ما" التعجبية وأجاز أبو علي زيادة "أصبح وأمسى" في قوله:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيْهُمَا أَصْبَحَ مَشْغُوْلٌ بِمَشْغُوْلِ[٥]

و قوله:

أَعَاذِلَ قُوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوّبِي كَثِيْرَاً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوْبِي[٦]

(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في: شرح الأشموني ١١٧/١ ، خزانة الأدب ٢١٠/٩.

(١) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/٢، شرح الأشموني ١١٧/١، خزانة الأدب ٤٣٦/٥ – ٤٣٧ ، ٢١٠/٩-٢١١.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في: شرح الأشموني ١١٨/١.

(٣) شرح الأشموني ٢٣٩/١-٢٤٠

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤١٠/١

(٥) البيت من السريع ، وهو بلا نسبة في: تخليص الشواهد / ٢٥٢، همع الهوامع ١٢٠/١، شرح الأشموني ١١٨/١، الدرر ٨٠/٢.

وأجـــاز بعضـــهم زيـــادة ســـائر أفعـــال البـــاب إذا لـــم يـــنقص المعنـــى، وزيـــادة كـل فعـل متعـد مـن غيـر هـذا البـاب، واسـتدل بـأن العـرب قـد زادت الأفعـال مـن نحو قولهقَالُوا يَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٧]

فالمعنى: فما بك و الأيام من عجب، ولم يرد أن يأمره بالذهاب.

وكـذلك قـولهم : فـلان قعـد يـتهكم بعـرض فـلان، فقـالوا: إن "قعـد" هنـا لا معنى له، وإنما أراد أن يقول: فلان يتهكم بعض فلان، وكذلك قوله:

عَلَامَا قَامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ[١]

فالمعنى: علام يشتمني لئيم؟ ولا فائدة لـ . "قام".

ولـم يـرتض ابـن عصـفور هـذا المـذهب وضـعفه بقولـه: "وهـذا باطـل ؛ لأن مـا ممـا ظـاهره الزيـادة فـإن يخـرج علـى أنـه غيـر زائـد – إن أمكـن – حمـل علـى قبل بـ زيادته حـ يث ثبت ذلك فيه، ولا قياس ذلك[٢].

وقـد عـدَّ بعـض النحـويين الفعـل "يسـتطيع" مـن قولـه تعـالى: "هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ يُنَزِّلَ" [٣] مـن الأفعـال الزائـدة، وحجـتهم فـي ذلـك أن المعنـى– علـى القـول شك الحـ واريين في قدرة الله تعالى على تذ زيل المائد ة من السماء

وقد أجـ يب عن ذلك بأجوبة:

أحـدهما : أن معنـاه: هـل يسـهله عليـك أن تسـأل ربـك، كقولـك لآخـر: هـل تسـتطيع أن تقوم؟ وأنت تعلم استطاعته ذلك.

---

(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في: تخليص الشواهد /٢٥٢، همع الهوامع ١٢٠/١، شرح الأشموني ١١٨/١، الدرر ٨١/٢.

(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣٩٢/٢، الإنصاف ٤٦٤/١، شرح المفصل ٧٨/٣- ٧٩، المقرب ٢٣٤/١، همع الهوامع ١٣٩/٢، شرح الأشموني ٤٣٠/٢، خزانة الأدب ١٢٣/٥، ١٢٦ ، ١٣١.

(١) البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت في ديوانه / ٣٢٤، الأزهية / ٨٦، شرح المفصل ٩/٤، التصريح ٣٤٥/٢، همع الهوامع ٢١٧/٢، شرح الأشموني ٧٥٨/٣.

(٢) شرح الجمل للزجاجي ٤١٦/١.

(٣) سورة المائدة / ١١٢.

الثـانى: أنهـم سـألوا سـؤال مسـتخبر: هـل ينـزل أم لا؟ فـإن كـان ينـزل فاسـأله لالثالث: أن المعنى: هل يفعل ذلك، وهل يقع منه إجابة ذلك؟

الرابـع : قيـل : التقـدير: هـل يطيـع ربـك؟ فالسـين زائـدة كقـولهم: اسـتجاب وأجاب وقـد تبـع السـمين مـذهب جمهـور النحـويين فـي القـول بجـواز زيـادة "كـان" بشـروطها المعروفـة دون غيرهـا مـن الأفعـال، لـذا عقـب علـى الأجوبـة السـابقة بقولـه: "وبهـذه الأجوبـة يسـتغني عـن قـول مـن قـال: إن "يسـتطيع" زائـدة، والمعنـى: هـل ينـزل ربـك؟ لأنـه لا يـزاد مـن الأفعـال إلا "كـان" بشـرطين، وشذ وزيادة الراجح فهي فعل مضارع فعدته لازمة أو متعدية بنفسها فالاقتصار على زيـادة "كـان" دون غيرهـا مـن أفعـال هـذا البـاب، إذ إن "كـان" هـى أم البـاب، ولهـا مـن الخصـائص والمميـزات مـا لـيس لأخواتهـا فهـي تـرد تامـة وناقصـة وزائـدة، كمـا أن كثـرة السـماع يشـهد للقـول بجـواز زيادتهـا، ومـا ورد مـن زيـادة لغيرهـا مقصـور علـى مثـال واحـد أو مثـالين لا يـنهض لأن يكـون دلـيلاً علـى اطِّر ادولا زيادته كـذلك للقـول بزيـادة بعـض الأفعـال مطلقـاً، إذ إن القـول بزيادتها دون معنى – وخاصة في كلام الله تعالى – يعد من العبث، والله تعالى كلامه محكم منزه عن ذلك، ومن ثم كان القول بأصالة "يستطيع" كما ذهب السمين.

والإجابـة عـن الشـبهة المـوردة بجـواب ممـا سـبق أولـى مـن القـول بزيادتـه، والمعهـود أنـه إذا أمكـن حمـل الشـيء علـى الأصـالة أولـى مـن دعـوى الزيادة.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة ـ تأليف: عبد اللطيف ابن أبي بكر الشرجي الزبيدى (ت ٨٠٢ هـ) ـ تحقيق: طارق الجنابي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي(ت ٧٤٥ هـ) ـ تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة- الطبعة الأولى (١٤١٨-١٩٩٨).
- الأزهية في علم الحروف لعلى بن محمد النحوي الهروي(ت ٤١٥ هـ) – تحقيق: عبد المعين الملوحي – الطبعة الثانية – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٣ – ١٩٩٣).
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ) – تحقيق: محمد بهجة البيطار – مكتبة الترقي بدمشق (١٣٧٧-١٩٥٧).
- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) – تحقيق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة (١٤٢٠-١٩٩٩) .
- إعراب القرآن لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ـ تحقيق: زهير غازي زاهر – عالم الكتب – الطبعة الثالثة (١٤٠٩- ١٩٨٨).
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي – تحقيق: الدهان ، وعبد السلام هارون – دار العلم للملايين - بيروت – لبنان ـ الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م).
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي(ت ٩١١ هـ) ـ تحقيق: محمد أحمد قاسم - مكتبة الخانجي – القاهرة (١٩٨٨).
- أمالي ابن الحاجب لأبى عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ـ تحقيق: فخر صالح سلمان قدارة – دار الجيل (بيروت) دار عمار(عمان) ـ (١٤٠٩-١٩٨٩).
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن على محمد (ت ٥٤٢ هـ) ـ تحقيق: محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى (١٤١٣-١٩٩٢).
- أمالي السهيلي أبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ) – تحقيق: محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام (د - ت).
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ـ تأليف: أبى البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) – المكتبة العصرية – بيروت (١٤١٨-١٩٩٧).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت ٧٦١ هـ) – مكتبة ومطبعة الحلبي – الطبعة الثالثة (١٤٠٣-١٩٨٣).

- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) - تحقيق: موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد (د - ت).
- الإيضاح لأبى على الحسن بن أحمد الفارسي – تحقيق: كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – الطبعة الثانية (١٤١٦-١٩٩٩).
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) – تحقيق: صدقي محمد جميل – دار الفكر – بيروت – لبنان - (١٤٢٠-١٩٩٩).
- البديع فى علم العربية للمبارك محمد الشيباني مجد الدين بن الأثير – تحقيق: فتحي أحمد علي الدين - جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الطبعة الأولى (١٤٢٠-١٩٩٩).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي(ت ٩١١ هـ) - تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم – القاهرة - الطبعة الأولى (١٣٧٤-١٩٦٤).
- التبصرة و التذكرة للصيمري (ت في نهاية القرن الرابع) – تحقيق: فتحي أحمد مصطفى – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي - الطبعة الأولى (١٤٠٢-١٩٨٢).
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري(ت ٦١٦ هـ) - تحقيق: على محمد البجاوي – مطبعة الحلبي (د - ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين لأبى البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) - تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى (١٤٢١-٢٠٠٠)
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١ هـ) – تحقيق: عباس مصطفي الصالحي – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).
- ترشيح العلل فى شرح الجمل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧) – تحقيق: عادل محسن سالم العميري – جامعة أم القرى (١٤١٩-١٩٩٨).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك(ت ٦٧٢ هـ) – تحقيق: محمد كامل بركات – دار الكاتب العربي (١٣٧٨-١٩٦٧).
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت ٩٠٥ هـ) وبهامشه حاشية الشيخ ياسين الحمصي - دارإحياء الكتب العربية (د - ت).
- تفسير ابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير أبي الفداء(ت ٧٧٤ هـ) - دار الفكر – بيروت (١٤٠١).
- التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي(ت ٦٠٤ هـ) - دار الكتب العلمية –

بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٢١).

- التهذيب الوسيط فى النحو للصنعاني (ت ٦٨٠هـ) - تحقيق : فخر صالح سلمان قدارة – دار الجيل – بيروت (١٤١١-١٩٩١).
- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز – شرح كتاب اللمع لابن جني – تحقيق: فايز زكى محمد دياب – دار السلام – الطبعة الأولى (١٤٢٣-٢٠٠٢).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) - تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى (١٤٢٢-٢٠٠١).
- التوطئة لأبي علي الشلوبين(ت ٦٤٥ هـ) – تحقيق: يوسف أحمد المطوع ـ دار التراث العربي ـ القاهرة (د - ت).
- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣٤٠ هـ) - دار الفكر – بيروت (١٤٠٥-١٩٨٥).
- الجامع لأحكام القرآن المسمي تفسير القرطبي لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت ٦٧١ هـ) – مطبوعات دار الشعب (د - ت).

- الجمل في النحو لأبي إسحاق عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) - تحقيق: علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – دار الأمل ـ الطبعة الرابعة (١٤٠٨-١٩٨٨) .
- الجنى الداني فى حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي – تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٣-١٩٩٢).
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب(معجم للحروف العربية) تأليف : علاء الدين بن علي الإربلي – صنعه : إميل بديع يعقوب – دار النفائس – الطبعة الأولى (١٤١٢-١٩٩١).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، ومعها شرح الشواهد للعيني – المكتبة التوفيقية (د - ت).
- حروف المعاني لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) - تحقيق:علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – دار الأمل الطبعة الثانية (١٤٠٦-١٩٨٦).
- حسن المحاضرة في أخبارمصروالقاهرة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) - ت / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، الأولى سنة (١٣٨٧- ١٩٦٧).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـ تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) - تحقيق: عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧-١٩٧٧).
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) – تحقيق محمد علي النجار – الهيئة المصرية

العامة للكتاب الطبعة الرابعة (١٩٩٩).

- الدررالكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عبد المعين خان، ط مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد/ الهند، (١٣٩٢- ١٩٧٢).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لشهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي(ت ٧٥٦ هـ) – تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الجواد , وجاد مخلوف جاد , و زكريا عبد المجيد التوني – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٤-١٩٩٤).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث – القاهرة (١٤٢٥ - ٢٠٠٤).
- الدرر اللوامع علي همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١ هـ) - تعليق وتصحيح : أحمد السيد أحمد علي – المكتبة التوفيقية (د - ت).
- ديوان الفرزدق – تحقيق: علي فاعور – دار الكتب العلمية بيروت لبنان. وتحقيق: كرم البستاني – دار صادر- بيروت (د - ت).
- ديوان المتنبى بشرح أبي البقاء العكبري المسمي التبيان فى شرح الديوان – ضبطه وصححة : كمال طالب – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٨-١٩٩٧).
- ديوان النابغة الذبيانى – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الثالثة – دار المعارف (د - ت).
- ديوان حسان بن ثابت – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).
- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر - بيروت (د - ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) – تحقيق : أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د - ت).
- روح المعاني لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) - دار إحياء التراث – بيروت (د - ت).
- الروض الأنف فى تفسير السيرة النبوية لابن هشام المعافري (ت ٢١٣هـ) – تحقيق: طه الرؤوف سعد – مكتبة الكليات الأزهرية – مؤسسة مختار (د – ت).
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني(ت ٣٩٢ هـ) - تحقيق: حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية (١٤١٣-١٩٩٢).

- سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ) - تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي - طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٦-١٩٩٦).
- سنن الترمذى للإمام عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) - دار الفكر بيروت (١٤١٤- ١٩٩٤).
- السنن الكبرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٩ هـ) - دار الفكر – بيروت (د - ت).
- شذرات الذهب في أخبارمن ذهب لعبدالحي بن أحمدالعكري الدمشقي المعروف بابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ط دار ابن كثير - بيروت الطبعة الأولى (١٤٠٦- ١٩٨٦).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد– مكتبة دار التراث - الطبعة العشرون (١٤٠٠-١٩٨٠).
- شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافى(ت ٣٦٨ هـ)- تحقيق: محمد الريح هاشم – دار الجيل – بيروت (١٤١٦-١٩٩٦).
- شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه الموصلي المعروف بابن القواس - تحقيق: عبد الله علي السلام - مكتبة الرشد – الرياض (١٤٠٩-١٩٨٩).
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، و شرح الشواهد للعيني - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية (د - ت).
- شرح التسهيل لجمال بن مالك(٦٧٢ هـ) - تحقيق: عبد الرحمن السيد ، و محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة و النشر – الطبعة الأولى (١٤١٠-١٩٩٠).
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب – تحقيق: عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤٢٤-٢٠٠٠).
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة (د - ت).
- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى (ت ٣٦٨ هـ).

الجزء الأول: تحقيق:رمضان عبد التواب , ومحمود فهمي حجازي ، ومحمود هاشم - الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦).

الجزء الثالث : تحقيق: فهمى أبو الفضل – دار الكتب والوثائق القومية - الطبعة الأولى (١٤٢١)-(٢٠٠١).

الجزء العاشر: تحقيق : صلاح رواي, ومها مظلوم خضر – دار الكتب والوثائق القومية (١٤٢٧-٢٠٠٦).

- شرح اللمع فى النحو للقاسم بن محمد الواسطي الضرير – تحقيق: رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولى (١٤٢٠-٢٠٠٠).
- شرح اللمع لابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق: فائز فارس – الكويت - الطبعة الأولى (١٤٠٤-١٩٨٤).
- شرح اللمع للأصفهاني أبى الحسن على بن الحسين الباقولي(ت ٥٤٣ هـ) - تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عبادة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤١١-١٩٩٠).
- شرح المفصل في صنعه الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل (ت ٦١٧ هـ) - تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان – الطبعة الأولى (١٤٢١-٢٠٠١).
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت ٦٤٣ هـ) - مكتبة المتنبي – القاهرة (د - ت).
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين(ت ٦٤٥ هـ) – تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية (١٤١٤-١٩٩٤).
- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ - تحقيق: محمد أبو الفتوح شريف - الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية (١٤٠٨-١٩٨٧) .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب – تأليف: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) - الرياض – الطبعة الأولى (١٤١٨-١٩٩٧).
- شرح الوافية نظم الكافية لأبى عمرو عثمان بن الحاجب(ت ٦٤٦ هـ) – تحقيق : موسى بناي علوان العليلي – مطبعة الآداب فى النجف الأشرف – (١٤٠٠-١٩٨٠).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - تأليف: بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٠-٢٠٠٠).
- شرح جمل الزجاجي لأبى الحسن بن عصفور (ت ٦٩٩ هـ) - تحقيق: فواز الشعار – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٩- ١٩٩٨) .
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن على بن محمد بن خروف (ت ٦٠٩هـ) – تحقيق: سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى – مكة المكرمة (١٤١٩-- ١٩٩٨).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) , ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب – تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٩- ١٩٩٨) .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) – تحقيق: عدنان عبد

الرحمن الدوري – مطبعة العاني – بغداد(د - ت).

- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣هـ).
- شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعه الموصلي المعروف بابن القواس – تحقيق: علي الشوملي – دار الأمل – الطبعة الأولى (١٤٢١-٢٠٠٠).
- شعر ذي الرمة – تصحيح كاريل هنري هيس مكارتني – عالم الكتب (د - ت).
- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧ هـ) ـ تحقيق: محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة ـ الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨).
- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) – تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – عالم الكتب ـ بيروت (د - ت).
- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس – تحقيق: السيد أحمد صقر – دار إحياء الكتب العربية – الحلبي (بدون).
- صحيح البخاري (ت ٢٥٦ هـ) – تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - دار الفكر – بيروت (١٤١٩ ـ ١٩٩٨).
- صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ) - تحقيق: عبد الحميد أبي الخير – دار الخير – بيروت – الطبعة الثالثة (١٤١٦-١٩٩٦).
- الضرائر ما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي(ت ١٢٧٠ هـ) – شرح: محمد بهجة – دار الآفاق العربية – الطبعة الأولى (١٤١٨-١٩٩٨).
- طبقات الشافعية لأبي بكربن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ، ط عالم الكتب - بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنروي - ط مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة - تحقيق: سليمان بن صالح الخزي - الطبعة الأولى (١٤١٧-١٩٩٧).
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد المطبوع بهامش أوضح المسالك لابن هشام (٧٦١ هـ) – المكتبة العصرية – بيروت (د - ت).
- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبى الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) - ط دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة (١٤٠٢ - ١٩٨٢).
- الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لمحمد أبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩ هـ) تحقيق: ممدوح محمد خسارة ـــ الكويت - الطبعة الأولى (١٤٢٣-٢٠٠٢).

- الكافية في النحو لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) – تحقيق: طارق نجم عبد الله – مكتبة دار الوفاء – المنصورة (د - ت).
- الكامل في اللغة و الأدب للمبرد (ت٢٨٥هـ) – تحقيق: عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٩-١٩٩٩).
- كتاب سيبويه لأبي عمرو عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ) – تحقيق: عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى (د - ت).
- الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل فى وجوه التأويل لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ) ، ومذيل بحاشية الإمام العلامة أحمد بن محمد ، المعروف بابن المنير وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى – دار الكتاب العربي – بيروت – (١٤٠٧-١٩٨٧).
- اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت ٣٣٧ هـ) – تحقيق: مازن مبارك – المطبعة الهاشمية بدمشق – (١٣٨٩-١٩٦٩).
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) - تحقيق: عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٦-١٩٩٥).
- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) - تحقيق: عبد الله الكبير وزميليه – دار المعارف (د - ت).
- لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) - تحقيق: سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية (١٩٥٧).
- اللمع فى العربية لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) – تحقيق : حسين محمد محمد شرف – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٣٩٩-١٩٧٩).
- المتبع فى شرح اللمع لأبي البقاء العكبرى (ت ٦١٦هـ) – دراسة وتحقيق: عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي – جامعة قاريونس – بنغازي – الطبعة الأولى (١٤١٥-١٩٩٤).
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) – تحقيق: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – الطبعة الثالثة (١٤٢٠-١٩٩٩).
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) - شرح: عبد السلام هارون – دار المعارف – الطبعة الخامسة (د - ت).
- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (ت٥٤٦ هـ) – تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى

(١٤١٣-١٩٩٣).

- المحكم و المحيط الأعظم لابن سيده (ت٤٥٨هـ) – تحقيق: عبد الستار أحمد فراج – المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم – معهد المخطوطات العربية ـ الطبعة الثانية (١٤٢٤-٢٠٠٣).
- المرتجل لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧ هـ) – تحقيق: علي حيدر – دمشق (١٣٩٢-١٩٧٢).
- مسائل الخلاف للأنباري بين الإنصاف والاعتساف – توثيق وتحرير وتحقيق: مصطفى خليل خاطر – مكتبة التركي بطنطا (١٤٢٤-٢٠٠٣).
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) – تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي – مكتبة العاني – بغداد (د - ت).
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) - تحقيق: عبد الفتاح سليم - مكتبة الآداب (١٤٢٥-٢٠٠٤).
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل(ت ٧٦٩ هـ) – تحقيق: محمد كامل بركات – دار الفكر - دمشق (١٤٠٠-١٩٨٠).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) – دار الفكر – بيروت ـ لبنان (د - ت).
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ) – تحقيق: حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٥- ١٩٨٤).
- معالم التنزيل للبغوي (ت ٥١٣هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٤-١٩٩٣).
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى (١٤١١-١٩٩٠).
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) – تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمدعلي نجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي - دارالمصرية للتأليف والترجمة - الطبعة الثالثة (١٤٢٢-٢٠٠١).
- معاني القرآن و إعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣٦١ هـ) – تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي – دار الحديث – القاهرة (١٤٢٦- ٢٠٠٥).
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - ط مكتبة المثنى – بيروت، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت (د – ت).
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) – تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية (٢١) – الكويت الطبعة الأولى (١٤٢٣-٢٠٠٢).

- المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، وبذيله المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر أبي فراس الغساني الحلبي– دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية (د - ت).
- المقتصد لشرح الإيضاح - تأليف عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) – تحقيق: كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية – سلسلة كتب التراث (١١٥) - (١٤٠٣-١٩٨٢).
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) – تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة (١٤١٥-١٩٩٤).
- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)- تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد – طبعة أم القرى (د - ت).
- المقرب ومعه مثل المقرب لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٨-١٩٩٨).
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني – تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين – مكتبة الحلبي – الطبعة الأولى (١٣٧٣-١٩٥٤).
- الموجز في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) - تحقيق: محمد محمد سعيد - دار إحياء الكتب العربية (د - ت).
- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير – تحقيق: طاهر أحمد الزاوي , ومحمود محمد الطناحي – دار إحياء الكتب العربية (د - ت).
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، وطبع معه تعليقات يسيرة لمحمد بن منير الدمشقي – إدارة الطباعة المنيرية (د - ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) - تحقيق: عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية (د - ت).
- الوافى بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٦٧٤هـ) - دار الفكر - الطبعة الأولى (١٤٢٥- ٢٠٠٤).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) – تحقيق: إحسان عباس – دار صادر – بيروت (د - ت).